عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
FOR STRATEGIC
STUDIES

مسار السياسة والعلاقات الدولية

دراسة: حول مشاركة المرأة السورية في العمل السياسي

ضياء الشامي

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ولرسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سورية والمنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يُنتج المركز الدراسات المنهجية المنظّمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org
البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار 16 أيار / مايو 2018

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

المحتويات

ملخص تنفيذي 2

المقدمة 3

المشاركة السياسية للمرأة قبل الثورة: ثنائية (التصحّر، الشكل) 4

مشاركة المرأة في العمل الثوري والمعارض: ثنائية (الشكلية، الفاعلية) 8

هيئات وملتقيات نسائية: اهتمامات متنوعة 15

المجلس النسائي الاستشاري: إشكاليات وانتقادات 19

العمل السياسي النسائي: مسيرة تحدها صعوبات جمة 23

العمل السياسي النسائي وسبل التمكين وتطوير الفعالية 35

الخاتمة 37

ملخص تنفيذي

- **قد تكون تجربة العمل السياسي النسائي تجربة وليدة إلا أنها حققت في فترة ما بعد الثورة السورية قفزة هامة لاسيما فيما يرتبط بتصدير النساء إلى مراكز صناعة القرار بعد مرحلة تهميش امتدت لعقود**، وهو ما يعبر عن حالة ديمقراطية قد تكون بداية مرضية في مسيرة بناء المجتمع. ناهيك عن خوضها في ملفات غير نمطية كمحاربة الإرهاب وهيئة الحكم الانتقالي والدستور، وهذا يرجع لرغبة النساء في التأثير الفاعل والمشاركة الحقيقية بحكم تراكم ووجود خبرات نسائية تم تهميشها سابقاً، وهو ما شجع بقية النساء على التفكير بدخول هذا المعترك.
- **كانت تجربة العمل النسائي السياسي عموماً ضمن أجسام المعارضة أقل فعالية من تجربتها خلال المفاوضات**، ويرجع ذلك إلى أن المشاركة تقوم على مبدأ المحاصصات والتوافقات أكثر من اعتمادها على الكفاءات، إلى جانب تنميط الأدوار وخاصة مع بدايات العمل السياسي، باستثناء حالات قليلة ساهمت فيها الخبرة السياسية وفهم متطلبات المرحلة بالإضافة إلى شخصية المرأة، بفرض احترامها وحجزت مقعدها في الصفوف الأولى دون منازع.
- **قامت أغلب التجمعات النسائية بتشجيعٍ من المجتمع الدولي بالمشاركة في استحقاقات سياسية مما جعلها تخرج للعلن على عجل**، دون أن تقوم على أسس إدارية متينة، وجعلها عرضة للانهيار السريع، وفقدان الفعالية والتأثير نتيجة لضعف الشفافية الإدارية وضعف القوانين الداخلية الواضحة التي تدير الخلافات، كما أن عملية اتخاذ القرارات شابها الكثير من المشاكل من حيث استئثار البعض بالقرار.
- **يمكن ربط مؤشرات ضعف الحركة السياسية النسوية بضعف ديناميات العمل السياسي عموماً وافتقارها القدرة على التأثير**، كضعف المشاركة النسائية من حيث العدد والكفاءات، وغلبة الدور الاستشاري غير الملزم، وعدم استيعاب كافة أطياف النساء، وقلة التواجد النسوي من الاتجاهات والأحزاب المحافظة، وتبلور مشاركة النساء السياسية بحكم ضغوط دولية أكثر مما هي نتيجة لنضوج الفكرة اجتماعياً، بالإضافة إلى تنامي الصراعات الداخلية النسائية وعدم استطاعة استقطاب الفئات، ناهيك عن ضعف استناد هذه الكيانات للقاعدة الشعبية التمثيلية واكتفائها بالدوائر المقربة.
- **أوصت الدراسة بحزمة من الإجراءات التي من شأنها دفع الحركة النسوية باتجاه تطوير أدائها وبناها** كتوسيع التمثيل النسائي الحالي بشخصيات ذات ثقل شعبي في الداخل السوري ومناطق المخيمات، وإعداد برامج تأهيل طويلة الأمد موجهة للنساء، في المسار السياسي وغيره، والقيام بحملات قياس الأثر بشكل دوري للهيئات والمشاريع النسائية، والسعي لتطوير الهياكل الإدارية بشكل يتلافى المشاكل السابقة التي تتعلق بسوء الإدارة والفردية وضعف الشفافية.

المقدمة

مع انطلاق الثورة السورية في آذار 2011، حطّم الشعب السوري العديد من القيود التي فرضت عليه خلال العقود الثلاثة الأخيرة بدءاً من انقلاب حزب البعث على السلطة، وصولاً إلى حكم بشار الأسد واستمراره على نهج أبيه في خنق الحريات، وفرض قيود على حرية التعبير وتجفيف منابع الحياة السياسية، وقد حملت الثورة السورية معها ثورة فكرية واجتماعية كسرت عند السوريين حاجز الخوف، وأجّجت عندهم الشعور بالانتماء والمواطنة وأطلقت في نفوسهم رغبة عارمة بالإصلاح والتغيير في كافة مناحي الحياة، فتزايد الاهتمام بمتابعة الحدث السياسي وتحليله خصوصاً من الشباب، ومراجعة تاريخ سوريةودراسة الأسباب التي أوصلت سوريةإلى ماهي عليه، مع محاولة لاستقراء المتغيرات السياسية المرحلية، والاستفادة من تجارب ثورات الربيع العربي وتجارب ثورات أخرى، وللتفاعل مع الحدث السياسي بشكل يخدم ما يجري على الأرض، وبهدف إخراج الثورة السورية من عنق الزجاجة نتيجة رفض نظام الأسد لأي حل سوى الحل العسكري غير المتكافئ.

كانت المرأة السورية شريكاً رئيسياً وفاعلاً في الثورة منذ الحراك السلمي، وحرصت على أن تكون شريكاً مؤثراً في المجالات التي تخدم أهداف الثورة وتسهم في تحقيق مطالب السوريين، فانخرطت في الأجسام السياسية المعارضة وحاولت الحصول على دور في صناعة القرار. ومع التوجه نحو تغليب "الحلّ السياسيّ" تزايدت الحاجة إلى تعزيز الوجود النسائي وتفعيله، فبدأت التجمعات النسائية بالتزايد، مستفيدةً من الضغوط الأممية والأوربية التي ركزت على ضرورة زيادة التمثيل النسائي. وقد واجهت هذه الكيانات العديد من التحديات والمعوقات كما حققت الكثير من النجاحات، والتي كان من أهمها تثبيت الوجود النسائي في كافة مفاصل العمل السياسي السوري، والمشاركة في رسم مستقبل سورية مما تجلى خصوصاً في المشاركة بعملية التفاوض.

بناءً على ما سبق، تسلط هذه الدراسة الضوء على تجربة العمل السياسي النسائي السوري، انطلاقاً من الأسباب التي دفعت النساء للدخول في مجال اعتبر تقليدياً من المجالات البعيدة عن اهتمامات المرأة السورية عامةً، وخاصة مع غياب الخبرة السابقة أو أي شكل من أشكال المشاركة السياسية أو الحزبية المستقلة أو المعارضة. ويمكن تقديم تعريفاً اجرائياً لمفهوم المشاركة السياسية الذي ستركز عليه الدراسة وهو الأدوار التي تهتم بالمجال السياسي والسياساتي، سواء أكانت منظمة مجتمع مدني أو أجسام سياسية تمارس ادواراً سياسية مباشرة عبر العملية السياسية أو التفاوضية أو الحزبية، أو مؤسسات إدارة محلية.

وكان لابد لدراسة هذه التجربة من ملاحظة الشخصيات النسائية التي شاركت في الأجسام السياسية المعارضة بشكل فعال أو الكيانات النسائية التي تأسست خلال سنوات الثورة، وتسليط الضوء على نشأة تلك الكيانات وأهدافها وما حققته، لمعرفة العوامل التي ساعدت على تصدر أولئك النساء واجهة العمل السياسي. كما كان ينبغي تتبع المعايير التي نظمت عملية اختيار الشخصيات النسائية للأجسام السياسية المعارضة، وفي جولات التفاوض وتقييم أدائها السياسي وتحديد المعوقات التي صادفتها وردود الفعل التي واجهتها، ومدى تمكنها من إثبات وجودها الفاعل والمؤثر في صناعة القرار، وصولاً إلى تطوير هذه التجربة وتعزيزها وتذليل العقبات التي تعيق مشاركة وجوه نسائية جديدة.

اعتمدت الدراسة على عدد من المقابلات مع شخصيات نسائية عملت ضمن أجسام سياسية معارضة، أو كانت لها مشاركة مباشرة في جولات تفاوضية أو مؤتمرات سياسية، أو شاركت بتشكيل هيئات وملتقيات نسائية ذات صبغة سياسية خلال سنوات الثورة، حيث تم التواصل مع أكثر من 65 سياسية سورية في عدد من الدول الأوروبية أو دول اللجوء، استجابت 24 منهنّ، واعتذرت 12 سيدة أخرى لأسباب مختلفة منها الانشغال، فيما تجاهلت باقي النساء اللاتي تم التواصل معهنّ المشاركة في المقابلات[1].

تم إعداد الدراسة بناءً على استبيان أول مؤلف من 40 سؤال حول موضوع الدراسة، بالإضافة إلى حوارات هاتفية مباشرة مع عدد من سياسيات الصف الأول استمرت كلّ منها لأكثر من ساعة، واستبيانٍ ثانٍ قصير مؤلف من 3 أسئلة هَدَف لاستقراء آراء النساء في العمل السياسي؛ حيث وزع على عينتين من النساء، الأولى شملت 51 ناشطة سورية من الفئة العمرية ما بين 20-45 ممن كانت لهن مشاركة ثورية حقيقية ولا زلن يتابعن الوضع السوري السياسي والعسكري والاجتماعي و يتوزعن في كلّ من الداخل السوري وتركيا والأردن وبعض بلدان اللجوء، ويعمل أغلبهن ضمن منظمات مجتمع مدني تعنى بالعمل الإنساني، فيما شملت العينة الثانية 25 سيدة تقيم في اسطنبول تم انتقاؤها بشكل عشوائي.

المشاركة السياسية للمرأة قبل الثورة: ثنائية (التصحّر، الشكل)

بدأ السوريون أول خطواتهم في بناء الدولة الحديثة مع نهاية فترة الانتداب الفرنسي، عندما بدأت الكتل والأحزاب بالظهور وأخذت الحياة السياسية تنضج شيئاً فشيئاً، حيث عاش السوريون تجربة نوعية أُقيمت فيها الانتخابات البرلمانية، وأُطلقت فيها الحريات ونشطت الصحف، وتعددت فيها الأحزاب، وتشكلت كتلاً وتحالفات، واستقطب العمل السياسي العديد من الشرائح السورية ومن ضمنها المرأة، إلى أن استلم حزب البعث السلطة بانقلاب عسكري، فجفف منابع العمل السياسي أمام كل الشرائح المجتمعية وغيبهم عن تفاعلات الشأن العام، وأعلن حالة الطوارئ، وعطّل العمل بالدستور السوري، وحلّ جميع الأحزاب المعادية له باستثناء بعض القوى الموالية، وأضحى التعامل مع أي حراك سياسي وخاصة في فترة الثمانينات متسقاً مع منهجية "القبضة حديدية". فزج بالعديد من معارضيه وأعضاء الأحزاب الدينية والشيوعية رجالاً ونساءً في المعتقلات. ويسجل هنا أن العمل الحزبي في صفوف بعض الأحزاب اليسارية قد حض على انخراط المرأة في هذا العمل ولكن دون وضوح لبرامج تمكينية موضوعية[2]. وعموماً لا يمكن فصل حديث مشاركة المرأة في العمل السياسي عن البيئة السياسية العامة التي حاول "البعث" تكريسها والتي كانت دعائمها ومرتكزاتها الأساسية قائمة على تدجين المجتمع وقولبته في أطره الفكرية والتنظيمية وربط بوصلة هذا المجتمع بمحددات السلطة ومعايير الولاء لها. أو تلك

[1] لوحظ خلال التواصل مع عدد من الشخصيات النسائية المنخرطة في العمل السياسي، التحفظ الشديد والميل إلى عدم المشاركة أو تقديم معلومات تفصيلية حول حدث ما، أو الإجابة على أسئلة تتعلق بالخلفية الشخصية والفكرية، والتي يفترض أن تكون معلومة للشريحة التي يمثلنها، كما لوحظ تحفظ أكبر وتهرب من جهة السياسيين الذكور للإجابة عن أي سؤال يتعلق بالتجربة النسائية السياسية.

[2] تحدثت السيدة ضحى عاشور- وهي معتقلة سياسية في فترة الثمانينات- عن تجربتها الحزبية، في مقابلة هاتفية مسجلة أجرتها الباحثة معها في كانون الأول 2017، حيث اعتبرت أن الأحزاب الشيوعية انتهجت سياسة اللاتمييز في تعاملها مع النساء، فلم تكن منطلقاتها الفكرية تحوي أي تحفظ نحو مشاركة المرأة، بل على العكس رحبوا بمشاركتها واستقطبوا الشابات من أعمار صغيرة، إلا أنهم أيضاً لم يكن لديهم أي تقدير أو اهتمام بالمشاكل التي قد تواجهها نتيجة نشاطها السياسي في مجتمع محافظ، فاعتبروا النساء مثل الرجال و بإمكانهم تأدية جميع المهمات في جميع الأوقات، بل حتى أن بعضهم دفع المرأة باتجاه أن تقوم بتصرفات غير محسوبة أمام المجتمع كالتعبير عن الرأي بحدّة ومواجهة المجتمع وتحديه، وهو ما أحرق أغلب الحزبيات، وأدى إلى عزلهن اجتماعياً، نتيجةً لعدم تلمس خصوصية المرأة والمجتمع المحيط بها.

الأدوار التي تدعي أسماء الأسد لعبه في قضية تمكين المرأة السورية سواء على المستوى الداخلي كامرأة عبر منظمة "الأمانة السورية للتنمية" وغيرها، أو من خلال تصدير الصورة الخارجية للنظام.

اعتمد بشار الأسد في بداية حكمه على سياسة أمنية خاصة دفعته لإطلاق الأدوات المرنة في التعاطي مع المجتمع، وقد يعود تفسير ذلك لعدة أمور، فقد تكون بغية تمرير فكرة توليه الحكم دون قلاقل من جهة، أو لتحديث بيانات المعارضين له من جهة ثانية والتي كان مصير معظم منتسبيها الاعتقال، أو الايحاء بانطلاق مرحلة جديدة تدعي تصدير فكرة "استجابة النظام" لضغوطات أوروبية مطالبة بالانفتاح وتنشيط الحياة السياسية، ومن النشاطات التي برزت جراء هذه السياسة الأمنية، ومنها نذكر:

- "ربيع دمشق" وهو كناية عن انطلاق الحراك الديمقراطي الذي بدأ بإصدار الوثيقة الأساسية الأولى "بيان الألف" في مطلع عام 2001، والذي حمل تواقيع 99 مثقف من مختلف التيارات والتوجهات الفكرية، طالبوا فيها بإجراء انتخابات ديموقراطية في كل المستويات واستقلال القضاء وعدم الاكتفاء بتفعيل دور الجبهة الوطنية التقدمية التي تضم الاحزاب السياسية المرخصة بقيادة "البعث" الحاكم منذ العام 1963، مع إعادة النظر في مبدأ الحزب القائد للدولة والمجتمع وأي مبدأ يقصي الشعب عن الحياة السياسية[3].
- " لجان إحياء المجتمع المدني" وهو نشاط مدني اعتمد فكرة تسخير المجال الثقافي ليكون مدخلاً ورافعاً للحراك المدني، عبر لجان مجتمعية مستقلة لا مركزية وغير حزبية، تنادي بنبذ العنف والقمع والإكراه وتعتمد الحوار والنضال السلمي سبيلاً لحل المشكلات، تميزت بهويتها الديمقراطية وقربها من الناس وبقدرتها على المبادرة. وطرحت لجان إحياء المجتمع المدني رؤية جديدة حيث طالبت ونادت بقانون جديد للأحزاب، وبإلغاء محاكم أمن الدولة العليا والمحاكم الاستثنائية، وطالبت بحل مشكلة البطالة، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وسيادة القانون على الجميع، وإلغاء قانون الطوارىء والأحكام العرفية، وبالترخيص لمنظمات المجتمع المدني الوليدة[4].
- "منتدى جمال الأتاسي للحوار والديمقراطية" وهو إحدى أهم الصالونات الثقافية والمنتديات الحوارية الذي أعلن عن تشكيله في 16 كانون الثاني 2017 كهيئة ثقافية سياسية مستقلة تسعى إلى إتاحة ساحة مفتوحة للحوار بين أوسع قطاعات الشعب حول مختلف القضايا، وجمع المنتدى خليطاً من التوجهات المختلفة القومية و اليسارية الماركسية، ويتألف مجلس إدارته من 8 أعضاء بينهم سيدتان[5]، وبلغ عدد أعضاء هيئته العامة 35 عضواً، إلا أن القيود بدأت مع نهاية عام 2001، ليتطور الأمر إلى اعتقال كافة أعضاء مجلس إدارته في 25 من أيار 2005 على خلفية إحدى الندوات التي تليت فيها رسالة المراقب العام للإخوان المسلمين من منفاه في بريطانيا، وتم إغلاقه ومنع بعض أعضائه وعدد من نشطاء لجان إحياء المجتمع المدني من السفر.

---

[3] يدعم "مبادرة" الاسد ... والسلطة تستبقه بالغاء الاحكام العرفية ."بيان الالف" يطالب بالديموقراطية واحياء المجتمع المدني في سورية ، صحيفة الحياة، العدد 13817، نشر بتاريخ 2001/1/12، https://goo.gl/kmyBLY

[4] عماد يوسف، في تجربة لجان إحياء المجتمع المدني في سورية. الضرورة، التحديات ودرب الألف ميل (بتصرف)، موقع الحوار المتمدن ، العدد: 1132 ، نشر بتاريخ 9-3- 2005، https://goo.gl/nymxVc

[5] شغلت السيدة سهير أتاسي منصب رئيسة المنتدى والسيدة ناهد بدوية عضوية مجلس الإدارة .

- "إعلان دمشق" وهو وثيقة أعلنت عنها مجموعة من المثقفين في 16 من تشرين الأول 2005 وتحمل خطوطاً عريضة لعملية التغيير الديمقراطي، وقّعت عليها عدد من التجمعات والهيئات المعارضة وقوى كردية وآشورية وبعض مؤسسات المجتمع المدني، وعدد من المفكرين والمستقلين، كما أعلنت جماعة الإخوان المسلمين تأييدها الكامل للوثيقة، إلا أن السلطات الأمنية السورية شنت على الفور حملة استدعاءات واعتقالات طالت 12 عضواً من أعضاء إعلان دمشق من بينهم الدكتورة فداء حوراني رئيسة المجلس الوطني لإعلان دمشق.

وحول مشاركة النساء في الحراك المدني والحواري خلال هذه الفترة - وفقاً لرأي السيدة سهير أتاسي رئيسة منتدى الأتاسي للحوار الديمقراطي-، أن الفئات السياسية في ذلك الوقت كانت تعتبر مشاركة النساء في التشكيلات والفعاليات السياسية والمدنية صمام حماية من الاعتقال، حيث لم يعتقد أحد أن النظام سيقدم على اعتقال النساء، حتى جاء إعلان دمشق بعد جريمة اغتيال الحريري ليعلن أن هذا النظام غير قابل للإصلاح ولم يستفد من الفرص المهدورة، وأنه يتوجب على أعضائه تجهيز مبادرات بديلة، دون النظر الى ما سيقدمه النظام، فكان التركيز على استقطاب شخصيات من النساء ليبدو البديل أكثر جاذبية[6]. وأشارت الأتاسي إلى أن الحراك الثقافي في تلك الفترة استطاع أن يجذب العديد من الشباب والشابات من طلاب الجامعات وخاصة في حلب، ممن شاركوا بفعالية واندفاع، حيث قاموا بإجراء انتخابات طلابية بنزاهة وشفافية اعتقل على إثرها عدد منهم، حيث كان الحراك الطلابيّ يرعب نظام الأسد أكثر من أي حراك آخر يقوم به معارضون أو مفكرون متقدمون في السن، الأمر الذي اعتبره البعض الخط الأحمر الذي دفع النظام لإغلاق المنتديات نظراً لتخوفه من انتشار أفكارها بين طلبة الجامعات[7].

مقابل هذا التصحر الممنهج، حرص النظام على تجميل الصورة العامة للدولة لتلقى قبولاً من الدول الغربية، حيث تظهر بمظهر الدولة المدنية المتحضرة التي يُراعى فيها التمثيل المتنوع الذي يشمل النساء والطوائف المختلفة وإن كانت مجرد صورة شكلية لا تأثير لها على الأرض. فـفيما يتعلق بتشكيل الحكومات، كان لابد لكل حكومة أن تضم وجهاً نسائياً وزارياً واحداً على الأقل ولو كان مجرد واجهة، ففي عهد الأسد الأب برزت د نجاح العطار كوجه نسائي وحيد، حيث شغلت كرسي وزارة الثقافة لربع قرن امتد من منتصف عام 1976 حتى عام 2000، ومن ثم تم تعيينها في 23 آذار عام 2006 بمنصب نائب رئيس الجمهورية وهي في سن 73 لتعتبر أول امرأة عربية تصل إلى هذا المنصب. ومع سياسة الانفتاح

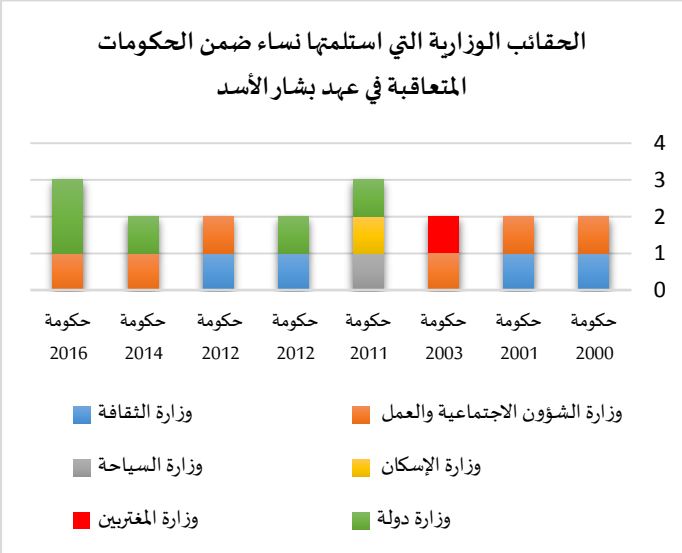

[6] لمى قنوت، كتاب "المشاركة السياسية للمرأة السورية بين المتن والهامش"، من شهادة السيدة سهير أتاسي الصفحة (بتصرف)63، من إصدارات اللوبي النسوي السوري، أيار 2017، https://goo.gl/RgXUdt

[7] من مقابلة هاتفية أجرتها الباحثة مع السيدة سهير أتاسي في كانون الأول 2017.

المزعومة، فقد ارتفع عدد الحقائب الوزارية التي استلمتها النساء، إلا أنه كان من اللافت تنميط دور النساء في وزارات محددة كوزارة الثقافة ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والمناصب الوزارية الشرفية كوزيرة الدولة. (انظر الشكل المجاور).

أما فيما يتعلق بنسبة تواجد النساء في البرلمان السوري فقد شغلت النساء نسبة 12% من عدد الأعضاء أي 30 مقعداً من أصل 250 مقعد وذلك في الأدوار الثلاثة الأخيرة بين عام 2003 وحتى تاريخ إعداد البحث[8].

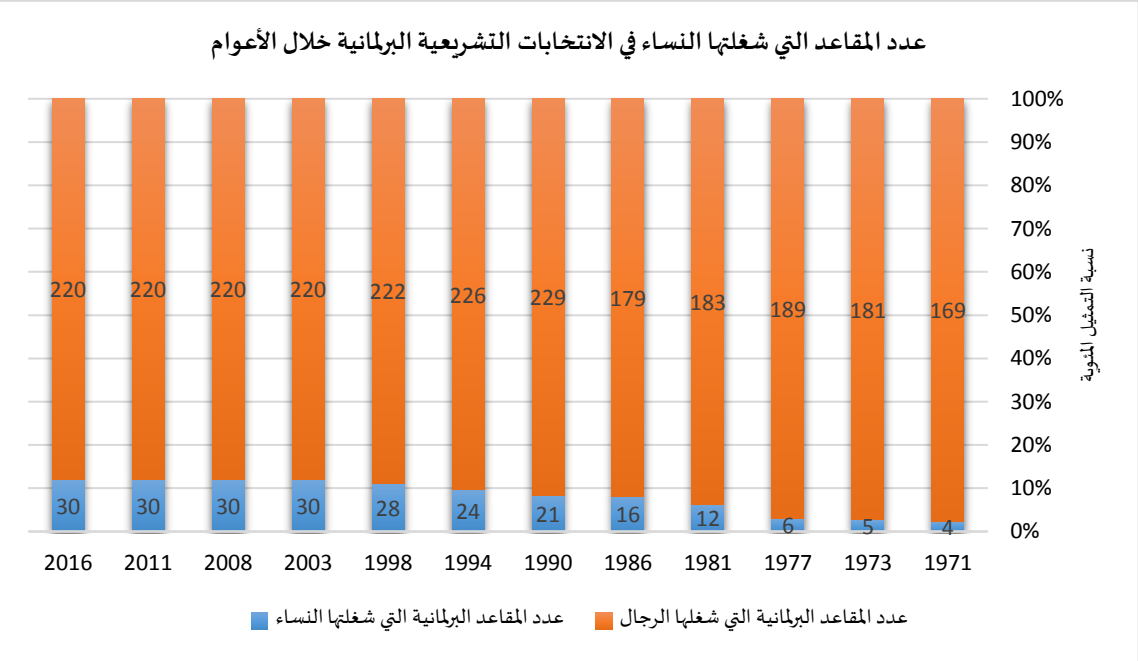

ومن الجدير بالذكر أن الدور التشريعي الأخير للبرلمان عام 2016 شهد وصول أول سيدة لرئاسة البرلمان السوري منذ تأسيسه عام 1919وهي السيدة " هدية عباس" و فازت بهذا المنصب بالتزكية في الدورة العادية الأولى للدور التشريعي الثاني بعد الانتخابات التي جرت في 13 نيسان 2016، إلا أن بقائها على كرسي رئاسة البرلمان لم يدم أكثر من عام، حيث جرت إقالتها بشكل تعسفي نتيجة إجماع 164 نائباً من نواب البرلمان على حجب الثقة عنها، بحجة قيامها بمنع الأعضاء من الإدلاء بمداخلاتهم، إلا أن عدداً من المواقع المقربة من نظام الأسد أشارت إلى أن الأسباب الحقيقية لإقالتها تعود إلى تعديلات في قانون الإعفاء من الخدمة الإلزامية التي قام بها المجلس، والتي نتج عنها إعادة عرض المعفيين من الخدمة في جيش الأسد مرة أخرى على لجنة فاحصة، الأمر الذي من شأنه أن يفتح ملفات للفساد يمكن أن تطال وزير الدفاع وأحد أعضاء مجلس الشعب[9].

[8] حق المرأة في الإنتخاب والترشح، إنفوغراف المشاركة السياسية للمرأة السوري، موقع اللوبي النسوي السوري، تاريخ النشر 30-09-2016، https://goo.gl/88s4VC

[9] إقالة هدية عباس رئيسة برلمان النظام السوري، موقع العربية نت، تاريخ النشر21-08-2017، https://goo.gl/3c3WH4

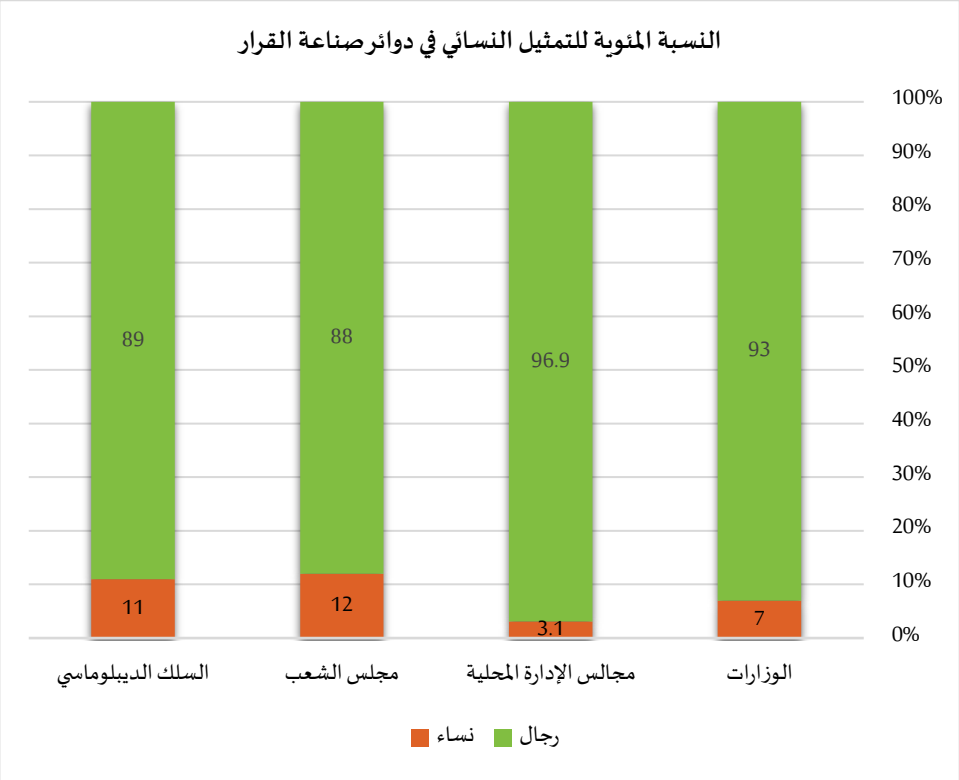

المصدر: انفوغراف المرأة السورية الترشح والانتخاب، موقع اللوبي النسوي السوري، تاريخ النشر 30-09-2016

وقد أصدرت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة UN Women بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي من أجل الديمقراطيةInter-Parliamentary Union إحصائية عن مشاركة النساء في الحياة السياسية لعام 2017 قيّمت فيها كافة الدول حسب مشاركة المرأة في صنع القرار ،وقد حصلت سورية على المرتبة 136 من أصل 190 بين الدول من حيث نسبة تمثيل النساء في مجلس الشعب والتي بلغت 33 مقعداً من أصل 250 مقعد بنسبة بلغت 13.2% ، كما حازت على المرتبة 156 من أصل 174 فيما يتعلق بمشاركة النساء في المناصب الوزارية، حيث تتواجد في حكومتها الأخيرة وزيرتان من أصل 33 وزيراً بنسبة تصل إلى 6.1% [10].

مشاركة المرأة في العمل الثوري والمعارض: ثنائية (الشكلية، الفاعلية)

رغم التصحر السياسي والمدني الذي عاشته سورية خلال حكم حافظ وبشار الأسد، إلا أن الثورة السورية أشعلت جذوة التغيير في نفوس السوريين، وغيرت رتابة المجتمع وكسرت العديد من القيود والمسلمات، فانخرطت بها أغلب فئات المجتمع وخاصة فئة الشباب، وشاركت فيها النساء بحضور قوي وفعال ومؤثر. ومن أهم هذه التفاعلات:

- **المشاركة العلنية** للعديد من الشخصيات السورية فيما عرف باسم "بيان الحليب" الذي حمل تواقيع 400 فنان سوري بينهم عدد كبير من النساء[11] والذي أعلن في 24من نيسان عام 2011، عقب حصار وأحداث درعا.

[10] انفوغراف خريطة النساء في السياسة عام 2017، موقع شبكة تمكين المرأة السياسي العالمية، تاريخ النشر أذار 2017، https://goo.gl/6Dq8JV

[11] من الموقعات على بيان الحليب الفنانة كندة علوش، ويارا صبري، والمخرجة رشا شربتجي، والكاتبة ريما فليحان، والكاتبة ريم مشهدي، والممثلة عزة البحرة.

- **النشاطات الإعلامية** لا سيما لبعض الشخصيات النسائية، حيث بدأت بالظهور على الشاشات لنقل ما يجري في سورية، في وقت كان الحديث عبر القنوات التلفزيونية جريمة تستدعي الملاحقة والاعتقال، فخرجت العديد من الشخصيات النسائية السورية من داخل سورية وخارجها متحدثات بأسمائهن الصريحة[12] أو المستعارة[13] لنقل ما يجري على الأرض وممارسات النظام الوحشية ضد المتظاهرين.
- **الحراك الثوري**، حيث كانت المشاركة النسائية لافتة في كافة المجالات وفي كافة المناطق الجغرافية سواء في المدن أو القرى أو المناطق التي لم يسبق لها أن شهدت أي حراك نسائي، حيث استطاعت المرأة فرض نفسها كشريك ثوري بشكل أرغم تلك المجتمعات على تقبل الأمر، فخرجت النساء في المظاهرات ورفعن لافتات للمطالبة بالمعتقلين وشاركن في كافة أشكال الحراك الإعلامي والثوري والإغاثي وحتى السياسي، وتصدى بعضهن للأمن بجرأة لافتة، واعتقلت الكثيرات منهن.
- **الكيانات الثورية**، إذ انخرطت النساء بشكل نوعي في هذه الكيانات وإن كانت الكفة ترجح لفئة الشباب، إلا أن المجال السياسي لم يشهد إقبالاً من فئة الشباب عموماً والنساء خصوصاً، نظراً لضعف تأهيلهم فيه ولصورة ذهنية راسخة عن العمل السياسي بأنه يدنس الثورة، وأنه يتطلب مناورات ليست من أخلاقيات الثوار.
- **العمل المدني**: حيث كان هناك رغبة واضحة لكثير من الناشطات والحزبيات والنسويات بالتوجه نحو المجتمع والعمل المدني اعتقاداً منهن أن العمل المدني ليس له علاقة بالسياسة، وأن العمل المدني نزيه وأن السياسة في ذاك التوقيت ليست هدفاً[14].

ومع بداية تشكيل الأجسام السياسية المعارضة، وظهور الحاجة لتمثيل سياسي يعبر عن أطياف الشعب المختلفة، بدأت النساء بالانخراط في هذا المجال بأعداد قليلة، تزايدت مع مرور الوقت إلا أن أغلب النساء اللواتي اتجهن للعمل السياسي بداية، كنّ ممن يملك تجربة سياسية قديمة أو من بعض النخب الفكرية، أو حتى من بنات العوائل المعروفة بنشاطها السياسي قبل حكم الأسد كـ(الأتاسي، الحوراني، السباعي، القضماني...إلخ)، وهذا لم يقتصر على النساء في تلك الفترة بل كان حالة عامة لدى المعارضة مثلت بشكل أو بآخر نوع من الإقطاع السياسي داخل أجسام المعارضة، وهذه المرحلة سبقت دخول شريحة جديدة من النساء غير المعروفات والناشطات، أي أن المرحلة الأولى من تمثيل المرأة داخل الأجسام السياسية اعتمدت على أسماء معينة وحسابات معينة.

ومع تقدم قوى الثورة والمعارضة المسلحة على الأرض، وتقدم المسار التنظيمي لها، والدور السياسي الذي سار محاذياً للحراك المدني والعسكري، تزايدت الأصوات النسائية المطالبة بزيادة تفعيل دور النساء، وجاءت المطالبات الدولية كورقة ضغط على الأجسام السياسية السورية لضرورة زيادة التمثيل النسائي فيها، لا سيما دفع الأمم المتحدة باتجاه زيادة التمثيل النسائي السوري في كافة المحافل والأجسام السياسية، الأمر الذي جعل الأجسام السورية تهتم باستقطاب أعداد أكبر من النساء ضمن صفوفها، وبدأت النساء بالتحرك لسد الفراغ وحمل المسؤولية، فظهرت العديد من

[12] من أشهر السيدات اللواتي تم استضافتهن على القنوات التلفزيونية في بداية الثورة: سهير اتاسي، مي سكاف، رزان زيتونة، مرح البقاعي، ريما فليحان

[13] من أشهر الناشطات اللواتي نقلن الأوضاع الميدانية على القنوات التلفزيونية في بداية الثورة: أمل القلموني، سما مسعود، بنان الحسن، ميرال الحكيم

[14] لمى قنوت: "المشاركة السياسية للمرأة السورية بين المتن والهامش"، من شهادة السيدة سهير أتاسي على بداية العمل الثوري مرجع سابق، ص 65.

التجمعات النسائية التي حملت صبغة سياسية وحجز عدد من المقاعد داخل الهيئات السياسية المعارضة .[15]ومن هذه المشاركات ووفقاً للحركة الزمنية لهذه التشكيلات نذكر:

أولاً: المجلس الوطني، لا توجد معلومات دقيقة عن أعداد النساء المشاركات في المجلس الوطني[16]، إلا أنه من بين الأسماء التي أعلن عنها بداية التشكيل كان هناك 9 نساء[17]. انسحب عدد منها لاحقاً، وانضمت أسماء جديدة في نهاية عام 2012 مع التوسعة التي حدثت في المجلس ليصل عدد أعضائه إلى 406 شخص منهم 26 امرأة. والملاحظ هنا أنه لم تستطع النساء في المجلس الوطني شغل مناصب قيادية، على الرغم من أن الميثاق الوطني الذي أصدره حول رؤيته لسورية الجديدة في 27 من آذار عام 2012 أكد على ضرورة الالتزام بإعطاء المرأة كامل حقوقها[18]. لم يستطع المجلس الوطني السوري المحافظة على وحدته الداخلية وتماسكه. ففي شباط عام2012، انفصلت إحدى المجموعات البارزة في المجلس لتشكّل "مجموعة العمل الوطنية السورية"، ثم انسحب المجلس الوطني الكردستاني، الذي ضمّ آنذاك 11 حزباً كردياً، في نيسان 2012 ومن ثم انسحب ممثلو لجان التنسيق المحلية وبذلك خسر المجلس الوطني ما يقارب ثلث أعضائه في آذار 2013.ويشار إلى أن النساء شكلن نسبة جيدة عند بداية تشكيل المجلس الوطني إلا أن العديد منهن انسحبن لاحقاً لأسباب أولها لشكلية المشاركة[19]؛ التعامل الإقصائي؛ غياب الشفافية [20]؛ الفوضى الإدارية واتساع الهوة الواسعة بين الواقع الثوري في الداخل وبين أداء الجسم الممثل للمعارضة [21].

---

[15] نص قرار مجلس الأمن الذي حمل الرقم 1325 الصادر عام 2000، على ضرورة مراعاة خصوصية المرأة وإشراكها في عمليات الحفاظ على الأمن وبناء السلام وخصوصاً في المناطق المتضررة من النزاع. وشدد القرار على ضرورة تمثيل نساء المجتمعات التي شهدت صراعات مسلحة، لإسماع أصواتهن في عملية تسوية الصراعات، لتكون جزءاً من جميع مستويات صنع القرار كشريك على قدم المساواة لمنع الصراعات وحلّها وتحقيق السلام المستدام. كما نص بيان جنيف 1 الصادر في30 من حزيران عام 2012على وجوب أن تُمَثل المرأة تمثيلاً كاملاً في جميع جوانب العملية الانتقالية. في حين نص قرار الأمم المتحدة ذو الرقم 2254 والصادر بتاريخ 18 كانون الأول 2015 على تشجيع قيام مشاركة ذات معنى للنساء في العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة في سورية.

[16] أعلن في 2 من تشرين الأول عام 2011 عن تأسيس المجلس الوطني السوري والذي ضم بداية 140 عضواً نصفهم من الداخل السوري، وتم الإعلان عن أسماء 70 شخصية منهم فيما تم التحفظ على إعلان أسماء البقية كونهم من ممثلي الداخل. وقد ضم المجلس ممثلين عن الموقِعين على إعلان دمشق، وجماعة الإخوان المسلمين السورية، وفصائل كردية مختلفة، وممثّلي لجان التنسيق المحلية، وغيرها من الأحزاب السياسية أو المنابر مثل ربيع دمشق والكتلة الوطنية، وممثّلي الطائفتين العلوية والآشورية، وبعض الشخصيات المستقلّة. وحصل المجلس على اعتراف مجموعة أصدقاء سورية بوصفه ممثلاً شرعيًا لجميع السوريين والمظلة للمنظمات المعارضة الموجودة فيه، وضم المجلس مكوّناً إسلامياً كبيراً، شمل جماعة الإخوان المسلمين السورية وكتلة إسلامية ثانية وتكونت هيكلية المجلس من الهيئة العامة والتي ينبثق عنها الأمانة العامة ومنها سيتم اختيار مكتب تنفيذي ورئيس المجلس.

[17] من السيدات اللواتي شاركن في المجلس الوطني عند بداية تأسيسه: " ريما فليحان - حنان البلخي - بسمة قضماني -عفراء جلبي- منى محمد - هبة الفوز – كاترين التلي – ديما موسى – غالية قباني.

[18] شغلت د. بسمة القضماني منصب الناطقة الإعلامية وعضو الهيئة الإدارية للمجلس الوطني السوري، من ثم انتقلت إلى عضوية المكتب التنفيذي في 22من تشرين الثاني عام 2012 ، فيما كانت ريما فليحان عضواً في الأمانة العامة في بداية تشكيل المجلس، وكلتاهما انسحبتا منه لاحقاً ،كما لم تنجح أي امرأة في الحصول على مقعد في الأمانة العامة في الانتخابات المتكررة التي جرت في من تشرين الأول عام 2011 ،نتيجة لقواعد التصويت التي كانت تضعها في المرتبة الثانية أو الثالثة في قوائم الترشيح، الأمر الذي أثار استياء بعض النساء من أعضاء المجلس، ونتيجة لذلك واستجابة للضغوط الدولية عمدت الأمانة العامة لضم 4 نساء الى الهيئة العامة بالتزكية لتصبح النسبة 10 % .

[19] إذ أتت استجابة للضغوطات الأوربية، لم تخرج عن قناعة راسخة بدور المرأة، حيث تشير إحدى الشهادات لعضوة سابقة في المجلس الوطني إلى أنه لم يتم ادخال النساء الى قاعة الاجتماع الخاصة بمؤتمر أصدقاء سورية الذي عقد في تونس بتاريخ 24 شباط 2012، ثم حاول المدعون تدارك ذلك بعد سؤال مساعد وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون عن أعضاء الوفد من النساء، للمزيد انظر: لمى قنوت، " المشاركة السياسية للمرأة السورية بين المتن والهامش" مرجع سابق ص 65،

[20] خلال اجتماعات تشكيل اللجان والجسم السياسي (اللجنة الإعلامية، لجنة العلاقات الخارجية وفي الهيئة المالية)، حيث كانت الأسماء جاهزة مسبقاً، لم يتم انتخابها ولم يتم اختيارها وفق الكفاءات؛ طغيان التحزبات والاصطفافات والتحالفات على عمل المجلس؛ للمزيد انظر: لمى قنوت: "المشاركة السياسية للمرأة السورية بين المتن والهامش"، من شهادة الدكتورة بسمة قضماني عن تجربة عملها في المجلس الوطني قبيل انسحابها مرجع سابق ص102.

[21] شهادة إحدى ناشطات الداخل (الغوطة الغربية) والتي حضرت الاجتماع الذي عقد في قطر كمرشحة عن إحدى الكتل من أجل انتخاب هيئة جديدة.

ثانياً: الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة: لم يختلف تشكيل الائتلاف كثيراً عن سابقه[22]، من حيث غياب ممثلين عن الداخل السوري، وانخفاض أعداد النساء ضمنه، إلا أن الائتلاف حرص على تخصيص أحد المقاعد الثلاثة لنواب رئيس لتشغله امرأة، ووفق شهادة لإحدى السيدات ممن شغلت منصب نائبة رئيس الائتلاف فإن اللقاء التشاوري الذي سبق تشكيل الائتلاف ضم 3 سيدات من أصل 14 عضواً، وعند الإعلان عن تشكيله كان هناك امرأتين ثم ازداد العدد إلى 5 في التوسعة الاولى[23] ، ثم وصل عدد النساء إلى 10 من أصل 113 عضواً بنسبة لم تصل إلى 10% من عدد أعضاء الهيئة العامة للائتلاف وذلك قبل الإقرار بالتوسعة النسائية الأخيرة[24].

وشهد الائتلاف خلال مسيرته عدداً كبيراً من حالات الاستقالة وحالتي إقالة، وتكررت حالات تجميد العضوية عبر وسائل الاتصال الاجتماعي وليس عبر الطرق النظامية الداخلية مرات ودون أن تترافق مع طلب استقالة ، كما شهد الائتلاف ظاهرة الاعتكاف والنأي بالنفس، دون تقديم الاستقالة، حيث عمد العديد من أعضاء الائتلاف، وبعضهم رؤساء سابقون، إلى الامتناع عن حضور أي نشاط أو اجتماع للائتلاف ، دون أن يقوموا بتقديم استقالاتهم منه، في حين عطلت المناكفات الداخلية والصراعات بين الكتل على المناصب عمل مؤسسات الائتلاف نفسه بما في ذلك الحكومة المؤقتة وهيئة تنسيق الدعم والسفارات والممثليات، وتسبب غياب الإنجاز و الشفافية وخاصة المالية في الكثير من المشاكل والاتهامات، بالإضافة إلى قصور النظام الداخلي فيما يتعلق بتفعيل قضية المحاسبة أو حتى العزل بشكل قابل للتحقيق.[25]وبشكل عام يمكن تلخيص أهم الملاحظات حول المشاركة النسائية في الائتلاف بـ:

- عدم تفعيل دور المرأة بشكل حقيقي (بل حتى أن منصب نائب الرئيس كان مفرغاً بشكل كبير من مضمونه، لم تكن له مهام واضحة)؛
- غياب معايير اختيار أعضاء الائتلاف عموماً والنساء خصوصاً (فالاختيار قام بناء على محاصصات وتوازنات بين الكتل والقوى تم الاتفاق عليها ولم يتم الاختيار بناء على الكفاءة)؛
- عدم تغيير نظرة السياسيين لمشاركة المرأة السياسية عما كانت عليه في المجلس الوطني، فمثلا لم تقدم الاحزاب الكردية أي ممثلات من النساء ولا حتى بعض الأحزاب اليسارية أيضاً عدا عن الأحزاب الإسلامية؛

---

[22] تأسس في تشرين الثاني 2012، واعترفت به 120 دولة في مؤتمر "أصدقاء سورية" الذي عقد في مدينة مراكش المغربية بتاريخ 12 من كانون الأول عام 2012 كممثل وحيد للشعب السوري، ومثل وفد المعارضة في مفاوضات جنيف 2.

[23] لمى قنوت، " المشاركة السياسية للمرأة السورية بين المتن والهامش"، مرجع سابق 103

[24] استغرق الائتلاف مدة عام و 9 أشهر للبت في طلب تقدمت به بعض عضوات الائتلاف في تموز 2014 يتعلق بتوسعة التمثيل النسائي بنسبة لا تقل عن 30%، وذلك من أجل ضمان المشاركة الكاملة والعادلة للمرأة في كل اللجان والهيئات والمكاتب ومراكز صنع القرار بالإضافة إلى تعيين مستشارة للائتلاف، وأعيد طلب إدراج التوسعة مرة أخرى في شهر كانون الثاني 2015 ،حتى أقرت الهيئة السياسية التوسعة النسائية بنسبة 15% بتاريخ 26من نيسان لعام 2016 ، و رفع العدد من خمس نساء إلى عشرين امرأة، وقد ادعى بعض أعضاء الائتلاف أن الوصول إلى نسبة تمثيل نسائي تصل إلى 30 % سيخل بتوازنات الكتل داخله وهو أمرٌ مرفوضٌ تماماً من كتل رئيسية فيه. طالت عملية التوسعة النسائية الثانية الكثير من الانتقادات، حيث فتح الائتلاف باب الترشيح أمام جميع السيدات للتقدم للمنصب وفقاً لمؤهلاتهن وكفائتهن، وتمت دراسة طلبات الترشح التي وصلت إلى 120 طلباً وفق معايير محددة من قبل لجنة أسسها الائتلاف تألفت من 27 عضواً تم على أساسها انتقاء عدد من المرشحات، ووجه الائتلاف دعوة ل 70 سيدة بينهم 48 من خارج تركيا لحضور ما سمي المؤتمر التحضيري العام الذي كان من المزمع عقده بين 2-4 كانون الاول 2016 من أجل تشكيل «هيئة نسائية» تكون رديفة للائتلاف ولانتخاب العضوات فيه اللواتي سيشغلن مقاعد التوسعة ال10 إلا أن المدعوات فوجئن بإعلان أسماء النساء المقبولات في التوسعة دون أي انتخابات، مما دفع الكثيرات إلى اتهام الائتلاف بالاختيار وفقاً لسياسة المحاصصة لا الكفاءة. للمزيد انظر: هنادي الخطيب،" مؤتمر زائف وتعيينات نسائية بعيداً من الديموقراطية "، موقع صحيفة الحياة الالكتروني، تاريخ النشر 03-12-2016، https://goo.gl/Rfkvtg .

[25] من ورقة تقدير موقف بعنوان "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة ... حصاد السنوات الخمس" بتصرف، إعداد مركز جسور للدراسات، تاريخ النشر10-11-2017، https://goo.gl/e1Kfm9

- عدم استقطاب الناشطات الثوريات وتشجيعهن على الانخراط، أو حتى تأهيلهن في المجال السياسي.
- التكتلات والمحاصصات التي انعكست سلباً على مشاركة الكفاءات السياسية عموماً ونسائية خصوصاً وعدم الاستقرار جراء التدخلات الخارجية والتجاذب الإقليمي[26].
- ضعف الأداء السياسي العام للائتلاف، وعدم قدرته على تصدر المشهد السياسي ساهم في تكريس حالة إحباط عام، وغضب شعبي تحولت لاحقاً إلى اتهامات بالتقصير وعدم الجدية وبالتسلق والتكسب مما جعل العمل السياسي عموماً أشبه بالمحرقة ونفر الكثيرين من الانضمام إليه أو محاولة إصلاحه وخصوصاً من النساء[27].

ثالثاً: الهيئة العليا للتفاوض، وجهت الدعوات لقرابة 102 اسم كممثلين عن الائتلاف وهيئة التنسيق ومنصة القاهرة وشخصيات مستقلة وممثلين عن الفصائل، بينهم 10 سيدات لمؤتمر الرياض الأول من أجل توحيد أطياف المعارضة[28]، وكان من نتائج المؤتمر انتخاب الهيئة العليا للمفاوضات والتي ضمت 33 ممثلاً عن أطياف المعارضة المختلفة بينهم سيدتان[29]، ثم قامت الهيئة العليا للتفاوض باختيار وفدها المفاوض إلى مؤتمر جنيف 3 برئاسة د. رياض حجاب والذي ضم 16 اسماً بينهم سيدتان[30]، كما شكلت الهيئة في شباط 2016 لجنة استشارية نسائية لدعم الوفد المفاوض ولتعزيز تمثيل المرأة السورية في العملية التفاوضية وتلبية رغبتها في المشاركة بشكل فعال [31]، وضمت اللجنة الاستشارية النسائية 40 سيدة من ذوات الخبرة في مجالات متعددة، تم توزيعهن ضمن 5 مكاتب متخصصة في السياسة والإعلام والقانون والدعم التقني والتحرير.[32] وقد طال عمل هذه اللجنة العديد من الانتقادات من قبل عضوات اللجنة والتي يمكن استعراض أهمها [33] نقص الشفافية، عدم استناد آليات الاختيار والتغيير ألية واضحة، القصور التنظيمي، غياب الآلية لتبادل وإرسال الاستشارات بين اللجنة النسائية وهيئة التفاوض، عدم توثيق الأعمال؛ عدم الأخذ بتوصيات الخبيرات في

---

[26] لمى قنوت، كتاب " المشاركة السياسية للمرأة السورية بين المتن والهامش، مرجع سابق الصفحة 67،

[27] المرجع نفسه ص 66.

[28] والذي تم في المملكة العربية السعودية في 9من كانون الأول لعام 2015، عقب انعقاد مؤتمر فيينا 3.

[29] تألفت "الهيئة العليا للتفاوض" من 33 شخصاً، والتي حصلت الفصائل الثورية على نسبة الثلث منها بواقع 11 شخصية، و 9 من الائتلاف الوطني (جورج صبرة و فاروق طيفور وعبد الحكيم بشار وسهير الأتاسي و منذر ماخوس وخالد خوجة ورياض سيف ورياض حجاب وسالم المسلط)، و8 مستقلون (لؤي حسين و أحمد الجربا ورياض نعسان آغا ومعاذ الخطيب و هند قبوات و يحيى قضماني وحسام الحافظ وعبد العزيز الشلال)، اضافة إلى 5 من هيئة التنسيق (منير البيطار وصفوان عكاش وأحمد العسراوي ومحمد حجازي وزياد أبو وطفة) .

[30] شغلت السيدة أليس مفرج منصب نائب رئيس الوفد وشارك في عضوية الوفد د بسمة قضماني.

[31] تم اعتماد الاسم بعد إعادة هيكلة اللجنة الاستشارية النسائية في تشرين الأول 2016

[32] وقد برز نشاط اللجنة النسائية الاستشارية خلال مفاوضات جنيف، حيث وصلت نسبة النساء المشاركات في فعاليات جنيف 4 إلى 40 % أغلبها ضمن السياق الإعلامي والاستشاري وهي نسبة أكبر من النسبة 30 % المعتمدة من قبل أوراق الهيئة العليا للمفاوضات، حيث شاركت عضوات اللجنة الاستشارية في عدد من المظاهرات في العاصمة السويسرية، من أجل الضغط باتجاه الإفراج الفوري عن المعتقلين من نساء وأطفال، واعتباره بنداً غير خاضع للتفاوض. كما شاركت 6 سيدات من اللجنة النسائية الاستشارية في عملية التدقيق بمدى التزام المبعوث الدولي ستافان دي ميستورا بفحوى القرارات الدولية، و قامت المشاركات بمتابعة ملفات المعتقلين وجرائم الحرب، و بدراسة كل الأوراق التي قُدمت خلال المفاوضات ، كما قمن بإعداد ملفات تحمل رؤية واضحة للانتقال السياسي، بالإضافة إلى المطالبة بوضع آلية واضحة تتولاها الأمم المتحدة للكشف عن مصير جميع السوريين المختفين قسراً والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك التعذيب والعنف الجنسي، في جميع أنحاء سورية، وخصوصاً في مراكز الاحتجاز الأمنية والعسكرية.إلا أن اللجنة النسائية الاستشارية لم تستطع الحفاظ على تماسكها، حيث بدأت الخلافات تظهر مجدداً لينخفض عدد أعضائها من 40 عضوة إلى 14 عضوة بتاريخ 10 من أيلول عام 2016.

[33] للمزيد انظر المراجع التالية:

1- د. سميرة مبيض،" تجربة اللجنة الاستشارية النسائية لوفد المعارضة المفاوض"، موقع مدار اليوم الالكتروني، تاريخ النشر، 04-12-2016، https://goo.gl/OFRuhM ، وهنا لابد من الإشارة إلى أن الدكتورة سميرة مبيض انسحبت بعد تشكيل اللجنة النسائية الاستشارية بفترة قصيرة.

2- لمى قنوت، كتاب " المشاركة السياسية للمرأة السورية بين المتن والهامش"، من شهادة 3 عضوات أخريات من الهيئة الاستشارية من الصفحة 54 وحتى 62، من إصدارات اللوبي النسوي السوري، أيار 2017.

بعض القضايا كالمعتقلين وتجهيز القوائم، بالمقابل وضعت عضوات الهيئة الاستشارية اقتراحات لتفعيل عملها، بتاريخ 23 آذار 2016، لكنها قوبلت بالتجاهل، ثم قدمت الفاعلات منهن اقتراحات للورقة التأسيسية للجنة من أجل جعل العمل واضحاً ومؤسساتياً لكن هذه الورقة لم تؤخذ بعين الاعتبار رغم إتمامها بموافقة جميع العضوات الفاعلات. وفي 10 أيلول عام 2016 تمت إعادة هيكلة اللجنة لينخفض عدد أعضائها من 40 عضوة إلى 14 عضوة مع ضم عضوات لها من مختلف الأطياف بما في ذلك سيدة من الداخل السوري. وأما من الناحية الإيجابية لعمل الهيئة النسائية الاستشارية حسب تقييم بعض أعضائها، فقد استطاعت أن تحقق تقدماً نوعياً ورؤية متكاملة في بعض ملفات التفاوض وخاصة الملفات غير النمطية، كما أنها جعلت وجود المرأة أمراً مفروغاً منه أمام المعارضة التي قل ما توجد في هيئاتها سيدات، وقدمت نموذجاً يؤكد ضرورة وجودهن في أي وفد أو هيئة أو مؤسسة حكومية أو انتقال سياسي. ويذكر أن اللجنة النسائية الاستشارية تم حلها مؤخراً، ضمن عملية إعادة الهيكلة في الهيئة العليا للتفاوض حيث يتوقع أن يتم استبدالها بعدد من الاستشاريات التابعات للهيئة العليا للتفاوض.

رابعاً: هيئة المفاوضات (رياض 2)، حضر مؤتمر الرياض 142 شخصية بينهم 17 سيدة أغلبهم مستقلات[34]، وقام المجتمعون بانتخاب هيئة جديدة للتفاوض مؤلفة من 50 عضواً بينهم 9 سيدات، حيث شهد تشكيل الهيئة الكثير من الصعوبات وترافق بانسحابات خلال المؤتمر، وتعليق بعض الشخصيات عملها[35]، وقد قامت الهيئة باختيار الوفد المفاوض الذي تشكل من 36 عضواً بينهم 3 سيدات[36].

<u>أما عن تجربة المرأة في المجالس المحلية</u> فلم تشهد مشاركة فعلية كبيرة للنساء في إطار صنع القرار بل غابت عن أغلب المجالس أو انحصر دورها في إدارة مكتب المرأة كما في دوما وريف حمص الشمالي وجبل الزاوية والحراك ...الخ، أو القيام بأعمال إدارية كموظفة ضمن المجلس. وتعود أسباب ضعف التمثيل النسائي في المجالس المحلية إلى أسباب اجتماعية تتعلق بالمفاهيم السائدة، ولعزوف النساء عن التصدر لهذا العمل، ناهيك عن الأسباب الأمنية، إذ أظهرت دراسة ميدانية أجرتها منظمة اليوم التالي، شارك فيها 2091 شخصاً بينهم 971 امرأة أي بنسبة 46%، شملت ست محافظات سورية في مناطق سيطرة كل من المعارضة والنظام بالإضافة إلى مخيمات اللاجئين في تركيا، خلصت فيها إلى أن نصف المجتمع السوري (النساء) مستعد لقبول التحدي ودعم امرأة قيادية بمنصب مثل رئاسة المجلس المحلي، بينما النصف الآخر (الرجال) لا يزال غير مستعد لذلك. واعتبر 37.5% من الرجال أنه من الممكن أن تنجح امرأة في حال ترشّحت لانتخابات المجلس المحلي في منطقتهم، فيما أشار 36.7% إنه من الممكن أن ينتخبوها، بينما أشارت 68.2% من النساء بأنها ستنتخب امرأة فيما لو ترشحت للانتخابات.

---

[34] وقد ترافق مؤتمر الرياض 2 وما نتج عنه من إعلان لتشكيل جديد للهيئة العليا للتفاوض وللوفد المفاوض بالكثير من الانتقادات والتي تجلت في قبول وفد التفاوض المشاركة في المفاوضات دون شروط مسبقة والذي اعتبره البعض تخلي عن مرجعية جنيف والقرارات الدولية؛ ومشاركة منصة موسكو، في الوفد رغم تباين الرؤية حول الحل السياسي المطلوب؛ تشكيلة الوفد المفاوض والتي ضمت 8 ممثلين عن منصة موسكو والقاهرة و 5 أخرين من هيئة التنسيق أي 13 عضوا من أصل 36 هو ما أطلق عليه بالثلث المعطل ، حيث لايمكن تمرير أي قرار اعترض عليه 10 أعضاء من الوفد .

[35] د. سميرة مبيض، بيان انسحاب من عضوية الهيئة العامة لمؤتمر المعارضة الثاني الموسع، صفحة د سميرة مبيض على الفيس بوك، تاريخ النشر 27-11-2017، https://goo.gl/DTx1TV ، صبيحة خليل ، توضيح حول كواليس رياض 2، موقع ولاتي مه الالكتروني، تاريخ النشر 12-12-2017، - https://goo.gl/i7tcT7

[36] شغلت القاضية هنادي أبو عرب منصب نائب رئيس الوفد، وشاركت كل من أليس مفرج وبسمة قضماني في عضوية الوفد

ووفقاً لهذه الدراسة فإن أن أكثر العوامل المؤثرة في عملية انتخاب امرأة مرشحة لمنصب رئاسة مجلس محلي ترجع أولاً إلى مدى كفاءتها العلمية أو خبرتها الإدارية، وتأتي في المرتبة الثانية مواقفها السياسية والإيديولوجية، وفي المرتبة الثالثة لباسها ومظهرها الخارجي (ويقصد به لباسها المحتشم المحافظ)، وفي الرابعة طائفتها الدينية، بينما كونها امرأة يأتي في آخر أولويات الناخبين.[37]ولا بد من الإشارة إلى تنامي الوعي النسائي في المناطق المحررة لضرورة مشاركتها في دوائر صنع القرار، فعلى سبيل المثال شهدت الانتخابات الأخيرة للمجلس المحلي في دوما والتي أجريت في 18 من تشرين الأول 2017 إقبالاً نسائياً واسعاً من جهة الترشيح ومن جهة المشاركة في الانتخابات، فقد نجحت 8 سيدات (5 مهندسات و3 معلمات) من أصل 14 مرشحة في انتخابات الهيئة العامة للمجلس المحلي في دوما، عن لجان (التعليم، الاقتصاد، الطب، الهندسة)، حيث ستقوم الهيئة العامة بإجراء انتخابات داخلية لاختيار أعضاء المجلس المحلي للمدينة. وأخذت هذه الانتخابات شكل التكنوقراط بحيث رشح كل قطاع عدداً من الأشخاص وقام كل قطاع بانتخاب المرشحين عنه، فقام المعلمون بانتخاب مرشحيهم وقام الشرعيون بانتخاب مرشحيهم.

أما عن المشاركة النسائية في المؤتمرات التفاوضية، فقد شاركت في العملية التفاوضية خلال مؤتمر في جنيف 2 الذي عقد بتاريخ 22 من كانون الثاني 2014 سيدتان من أصل 15عضواً في وفد المعارضة بنسبة 13%، وسيدتان في وفد النظام، ومع تصاعد مطالبات النساء بإشراكهن في العملية السياسية، ارتفعت نسبة تمثيل النساء في مؤتمر جنيف 3 لتصل إلى أربع نساء من أصل خمسة عشر عضواً في وفد النظام بنسبة 27%، وثلاث نساء في وفد المعارضة بنسبة وصلت إلى 20%، كما شهد المؤتمر وجود هيئة نسائية استشارية إلى جانب الوفد المفاوض المعارض. ومن ثم ثبتت نسبة التمثيل النسائي في المؤتمرات اللاحقة لتحافظ على 3 مقاعد من أصل 15 بنسبة 20% لكل من وفدي النظام والمعارضة، حيث شهدت المؤتمرات اللاحقة تشكيل المجلس النسائي الاستشاري وغرفة دعم المجتمع المدني التي شكلت فيها النساء نسبة 42% تقريباً ومن ثم شارك ممثلون عن اللجنة النسائية الإنسانية بصفة استشارية.

وقد نشرت شبكة "الأمن الشامل" إحصائية قدمتها عام 2016 عن تمثيل المرأة في عمليات بناء السلام في سورية، حيث حققت النساء السوريات، نسبة غير مسبوقة من التمثيل في مفاوضات السلام خلال السنوات الخمس الأخيرة وتمكنّ من شغل 3 مقاعد من أصل 15 أي بنسبة 20% خلال المفاوضات في كل من وفدي النظام والمعارضة. وتمكنت النساء من تقديم المشورة للوفد التفاوضي واستطعن شغل مقعدين في الهيئة العليا للتفاوض، بالإضافة إلى 12 سيدة في المجلس الاستشاري التابع للأمم المتحدة، واعتبرت الإحصائية أن ذلك لم يكن ليتم لولا دعوة الأمم المتحدة للنساء والإرادة السياسية التي تجلت في قرار مجلس الأمن رقم 2254، الذي شجع على المشاركة الفعالة والمشاورات التي قام بها مبعوث الامم المتحدة مع النساء وتشجيهم على الاندماج في العملية السياسية وعملية بناء القدرات التي قامت بها المنظمات بدعم وتوجيه من الامم المتحدة. واعتبرت هذه الإحصائية إلى أن النسبة الحالية غير كافية وينبغي أن يكون للنساء نفوذٌ وتأثيرٌ أكبر، وأشارت إلى أن النساء قدمن أيضاً توصيات في ملفات تفاوضية تتعلق بمواضيع وقف إطلاق النار وإنشاء مناطق

[37] التمييز ضد المرأة في المجتمع السوري: إدراك حقوق المرأة وحرياتها، دراسة اعتمدت على مسح ميداني أعدها فريق منظمة اليوم التالي الصفحة 32 ، موقع منظمة اليوم التالي الالكتروني، تاريخ النشر 29-08-2017، https://goo.gl/7B91hQ

آمنة، وسبل الحفاظ على الخدمات الرئيسية بالإضافة إلى توصيات حول وسائل منع تجنيد القاصرين وطرق نزع السلاح منهم وسبل الدفع باتجاه إصلاحات قانونية.

هيئات وملتقيات نسائية: اهتمامات متنوعة

بدأت المجموعات النسائية بالتحرك في عام 2012 لتنظيم صفوف النساء وتشكيل هيئات وتحالفات نسائية مختلفة التوجه والأشكال، وشكل حضورها واهتمامها بالمجال السياسي العام موضع تقييم وتحليل لحركيتها ووظيفتها، وسنستعرض أهمها حسب التسلسل الزمني لتاريخ التشكيل:

أولاً: ملتقى " سوريات يصنعن السلام"، يعد المؤتمر الذي عقد في القاهرة في 30 تشرين الأول عام 2012، المبادرة الأولى من نوعها التي جمعت ما يزيد عن أربعين امرأة من أجل الضغط لصناعة دور للمرأة السورية في جميع مناحي الشأن العام، وخاصة فيما يتعلق بمواجهة العنف وإحلال السلام، ومتابعة انتهاكات حقوق الإنسان التي تتعرض لها النساء خلال المعارك والاشتباكات وعمليات النزوح. وخلص المؤتمر إلى إطلاق ما سمي بملتقى "**سوريات يصنعن السلام**" الذي هدف إلى تمكين المجتمعات المحلية السورية وخاصة النساء من القيام بدور فاعل في العملية السياسية السلمية، والتأكيد على السلم الأهلي وبناء الديمقراطية، والعمل على احلال رؤية موحدة للسلام.

ونتج عن هذا الملتقى تشكيل خمسة مجموعات عمل متخصصة، تسعى للتشبيك مع المنظمات والمجموعات التي تخدم هدف السلام، وبناء قنوات تواصل مع فئات المجتمع السوري على صعيد الأفراد والمجموعات، بالإضافة إلى بناء القدرات وتأهيل الكوادر النسائية اللازمة للنهوض بهذه الحملة، وتمكين المجتمع المحلي من القيام بدور فاعل في بناء السلام، مع التركيز على الاحتياجات الفورية والملحة للأشخاص المتضررين من النزاع. وتركزت نشاطات الملتقى في مدينة دمشق ومناطق سيطرة نظام الأسد، حيث تمكن من إقامة عدد من المحاضرات والورش التدريبية والدورات النسائية، بالإضافة إلى تنظيم مؤتمرات سنوية في بيروت بمشاركات شخصيات نسائية من داخل سورية وشخصيات مستقلة، والمشاركة بفعاليات ومؤتمرات عربية وعالمية كممثل لنساء الداخل السوري، وقد أنشأ الملتقى موقعاً الكترونياً ومحطةٍ إذاعيةٍ تعرف باسم راديو (سوريات)، بالإضافة إلى مركز بناء السلام والديمقراطية بريدج، وكورال السلام.

ثانياً: شبكة المرأة السورية (SWN)، تأسست الشبكة في شباط 2013 بعد دعوة مجموعة من النساء السوريات لحضور مؤتمر من تنظيم معهد أولف بالمه Olof Palme في السويد، خلال المؤتمر بدأت تنضج فكرة أهمية تأسيس شبكة نسائية تربط بين المنظمات النسائية وتنسق العمل فيما بينها، وبدأ العمل لإطلاق ما سمى بشبكة المرأة السورية بتحضير ورقة عمل تضم نقاط التوافق، انتخبت بعدها لجنة تحضيرية للتحضير لمؤتمر تأسيسي في القاهرة خلال الفترة الواقعة بين 23 – 25 أيار 2013. واتخذ التجمع شكل الشبكة وفق شكل إداري أفقي يوفر الكثير من المرونة، يهدف إلى زيادة التشبيك بين العاملين في المجال النسائي السوري، سواء أفراد أو منظمات صغيرة أو كبيرة، مع التركيز على تضمين الدستور السوري شرائع حقوق الإنسان واتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وضمان المساواة التامة للنساء في الحقوق

المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعزيز المشاركة الفاعلة للمرأة (وصولاً إلى المناصفة) في مراكز صنع القرار.

تمكنت الشبكة من ضم 30 منظمة نسائية وأكثر من 120 عضواً مستقلاً، كما قامت الشبكة بين عامي 2013-2017 بالعديد من الانشطة النوعية كان من أهمها :المشاركة في تشكيل مبادرة نساء سورية من أجل السلام والديمقراطية؛ إطلاق حملة "سورية وطن لا سجن"، خلال عامي 2013 و 2016والتي هدفت إلى تسليط الضوء على قضية المعتقلين السوريين عبر سلسلة من الفعاليات والاعتصامات في مدن العالم؛ مشروع تغيير الصورة النمطية للمرأة، عبر تأهيل كوادر إعلامية نسائية و عقد مجموعة من الورش التدريبية التي تستهدف العاملين في قطاع حماية الطفولة؛ إطلاق منصة نساء سورية: وهي منصة إعلامية لنشر قصص بعض النساء السوريات باللغة العربية والهولندية؛ مشروع التمكين السياسي 2016والذي تم من خلاله تدريب مجموعتين من النساء على التمكين السياسي من خلال ست ورشات في منطقتين مختلفتين؛ مشروع التمكين السياسي في 2017 والذي يقوم على بناء القدرات الذاتية للنساء السوريات وتمكينهم سياسياً وإكسابهم المهارات في الحاسوب واللغة الانكليزية.

ثالثاً: مبادرة نساء سوريات من أجل السلام والديمقراطية: والتي أعلنت في جنيف 13 من كانون الأول عام 2014 بدعوة من مكتب الأمم المتحدة للمرأة، وبمشاركة 50 سيدة كممثلات لمنظمات نسوية أو ناشطات من مختلف التوجهات السياسية، وذلك من أجل تفعيل مشاركة النساء والمجتمع المدني السوري في عملية السلام قبيل انطلاق مفاوضات جينيف 2، استناداً إلى قراري مجلس الأمن رقم 1325 ورقم 2254. وحملت وثيقة المبادرة التي تم التوافق عليها تصوراً سياسياً للحل في سورية، انطلاقاً من النقاط الست في بيان مجموعة العمل من أجل سورية، الصادرة في جنيف 30حزيران عام 2012، كما تضمنت الوثيقة مجموعة من المطالب وجهت لأطراف التفاوض بخصوص العملية السياسية وبخصوص تعزيز مشاركة المرأة فيها[38].

وعقب انتهاء مفاوضات جينيف 2، والجهد الإعلامي البارز الذي قامت به عضوات المبادرة، بدأت المشاكل الداخلية بالظهور، وخاصة مع تغير إدارة مكتب المرأة في الأمم المتحدة، واستخدام الإدارة الجديدة أسلوباً مختلفاً في التعامل مع المبادرة وأعضائها، والذي جاء بشكل متزامن مع تعيين ديمستورا كوسيط أممي بدلاً من الأخضر الإبراهيمي[39].

[38] للاطلاع على نص الوثيقة راجع الملحق الأول.

[39] وأشارت السيدة ريما فليحان إحدى عضوات المبادرة في شهادة نشرتها إلى ضغوط تعرضت لها جميع التشكيلات السياسية بما فيها المبادرة بهدف تخفيف التمسك بوثيقة جينيف 1 كرؤية للحل في سورية، حيث بدأت المبادرة تشهد تهميشاً مقصودًا للأصوات الثورية والمعارضة المتمسكة بتطلعات الشعب السوري، لصالح زيادة عضوية شخصيات غير معروفة في الحياة العامة بسورية، أو محسوبة على النظام أو على خانة اللاموقف، وهيمنة لجنة المتابعة بالقرار وتحكمها في سير العمل وفرض سياسة الأمر الواقع في اللحظات الأخيرة، وهو ما تجلى في اختيار لجنة المتابعة أسماء أعضاء المجلس النسائي الاستشاري دون العودة إلى الهيئة العامة ودون الالتزام بوثيقة المبادرة، و في اختيار الوفد المكلف بلقاء المبعوث الأممي دون مناقشة، ورفض مكتب المرأة بالأمم المتحدة ولجنة المتابعة عنوان حملة"بدنا نعيش بكرامة" الإعلامية التي تم التوافق عليها من قبل أعضاء المبادرة، بحجة أن كلمة كرامة ستثير حساسية بعض الأطراف، بالإضافة إلى غياب الشفافية في العمل كضم أسماء جديدة للمبادرة واستثناء أسماء مرشحات حصلن على أغلبية في التصويت الذي قامت به العضوات، وضعف التواصل وتجاهل بعض البيانات وبعض الاعتراضات، مما دفع ب 17 عضوة إلى إعلان تجميد عضويتهن عبر رسالة اعتراض أرسلت إلى كل من مكتب المرأة بالأمم المتحدة ولجنة المتابعة بتاريخ 3 من أيار عام 2015، للمزيد انظر:
ريما فليحان: "مبادرة النساء السوريات ...كيف تحايلت الأمم المتحدة على السوريات لجعلهنّ "بلا بكرامة"..!!! (بتصرف) ، موقع السوري الجديد الالكتروني ، تاريخ النشر 13-نيسان – 2016، https://goo.gl/fNmGf8

رابعاً: اللوبي النسائي السوري، والذي أعلن في 15 من تموز عام 2014 في مدينة اسطنبول، والذي عرّف عن نفسه بأنه لوبي سياسي مستقل غير حزبي ملتزم بالمشاركة المتساوية للمرأة والرجل في جميع عمليات صنع القرار السياسي في سورية وعلى جميع المستويات، وأعلن أعضاؤه بأن الديمقراطية لا يمكن أن تُبنى من دون الاحترام والتنفيذ الكامل لحقوق المرأة كحقوق عالمية للإنسان ومبادئ المساواة الكاملة بين المرأة والرجل في الحياة الخاصة والعامة.

وطرح اللوبي جملة من الأهداف منها الضغط من أجل أدوار ومشاركة متساوية للمرأة في عمليات صنع القرار السياسي؛ توفير المساعدة والدعم التقني للنساء العاملات في السياسة ووضع استراتيجيات لتعزيز تمكين المرأة في العمل السياسي والمساواة بين الجنسين؛ ودراسة وتحليل النوع الاجتماعي للبرامج السياسية لجميع الأحزاب والتشكيلات، وتقديم مقترحات من أجل تطوير البرامج السياسية لهذه التكتلات من أجل ضمان تحقيق المساواة في مشاركة المرأة بالعمل السياسي. وقد تمكن اللوبي من عقد العديد من اللقاءات مع سياسيين أوروبيين وحضور مؤتمرات خاصة بسورية، بالإضافة إلى نشر العديد من المقالات المتعلقة بمشاركة المرأة السياسية، كان منها البحث الذي أصدرته السيدة لمى قنوت منسقة لجنة الدراسات في اللوبي، بعنوان "المشاركة السياسية للمرأة السورية بين المتن والهامش" بدعم من المبادرة النسوية الأورومتوسطية، والذي كان أحد المراجع في إعداد هذا البحث.

خامساً: ملتقى " صانعات السلام السوريات": نظم هذا الملتقى في بيروت في الفترة ما بين (20-22) من أيار عام 2016، وبدعوة من هيئة الأمم المتحدة، وجمع 130 ناشطة من مختلف التوجهات السياسية من داخل وخارج سورية[40]، بالإضافة إلى ممثلات عن مبادرة النساء السوريات من أجل السلام والديمقراطية وعدد من أعضاء المجلس الاستشاري النسائي. وتضمن المؤتمر ورشات عمل ركزت على إيجاد آليات للعمل المشترك في سبيل تحقيق السلام، بين النساء ذات التوجهات السياسية المتباينة[41]. وخرج الملتقى ببيان مشترك أكد على ضرورة توحيد جهود النساء من مختلف التوجهات السياسية، والتأكيد على الدور القيادي للنساء السوريات في بناء السلام وتعزيز مكانة المرأة، وضرورة دعم الحركة النسوية، داخل سورية وخارجها، من أجل بناء تحالف واسع تلبية لاحتياجات النساء السوريات، والتركيز على دعم المجلس الاستشاري النسائي للقيام بدوره من أجل إعلاء صوت المرأة في صنع السلام.

سادساً: الحركة السياسية النسوية السورية، والتي أُعلن عنها في نهاية شهر تشرين الأول عام 2017، وذلك خلال المؤتمر التأسيسي للحركة، الذي عقد في باريس، قُبيل انعقاد مؤتمر الرياض 2، وحضر المؤتمر 28 سيدة لها نشاط سياسي معارض في سورية، بالإضافة إلى مبعوثين من الولايات المتحدة والسويد وكندا وألمانيا وهولندا وفرنسا والاتحاد الأوروبي، و مسؤولة الجندرة في مكتب ديمستورا ، وعدد من المنظمات الأوروبية : الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية WILPF، و مؤسسة الديبلوماسيين المستقلين ومؤسسة The Kvinna till Kvinna Foundation'.[42] وكان الهدف من تشكيل الحركة النسوية، إعطاء صوت فاعل للنساء السوريات لوضع رؤيتهن المستقبلية لسورية والدفع نحو تحقيقها، وذلك بتفعيل دور فعال ومؤثر حقيقي للنساء على طاولة المفاوضات دون الاكتفاء بالدور الاستشاري، وأكدت الحركة في مبادئها على

---

[40] بلغ عدد الحاضرات من مناطق سيطرة النظام 80 سيدة

[41] " في ظل "فشل الرجال".. هل السوريات "صانعات السلام" – موقع قناة العالم الإخباري https://goo.gl/3x69L2

[42] باريس: اختتام أعمال المؤتمر التأسيسي للحركة السياسية النسوية السوريّة، موقع إذاعة راديو روزنة، تاريخ النشر 25-09-2017، https://goo.gl/2rq3rA

ضرورة رفع تمثيل النساء إلى نسبة لا تقل عن 30% في جميع مراكز صنع القرار، وأن تُحكم المرحلة الانتقالية بمبادئ دستورية متوافقة مع منظور الجندرة، تكون أساساً للدستور الدائم الذي ينص على وحدة سورية أرضاً وشعباً، وسيادتها واستقلالها، وسيادة القانون، وتداول السلطة، وفصل السلطات، وحقوق الإنسان والمساواة، كما وضعت خطة عمل من ثلاثة مراحل تشمل المرحلة الحالية والمرحلة الانتقالية ومرحلة بناء سورية الجديدة [43].**واستطاعت الحركة النسوية فرض وجودها في مؤتمر الرياض 2، وذلك بمشاركة 7 سيدات من أعضائها في المؤتمر كمستقلات، و فتحت الحركة أبوابها أمام النساء والرجال للانتساب إليها حيث أعلنت عن انضمام أسامة عاشور كأول رجل ضمن صفوفها، وهو أحد أعضاء لجان إحياء المجتمع المدني وإعلان دمشق، كما استقطبت إلى صفوفها عدد من عضوات اللوبي النسوي** . وشهدت الحركة النسوية ظهور خلافات داخلية، حيث بدأت حالات انسحاب وتجميد للعضوية بعد أقل من شهر على تشكيلها [44]، وترجع أسباب الانسحابات حسب ما أعلنت عنها بعض المنسحبات[45]:

- عدم وجود رؤية واضحة مشتركة عند أغلب المشاركات. وعدم استطاعة تجاوز ذلك بإنتاج رؤية نسوية للسياسة تُقترح كبديل جامع.
- غياب الشفافية واللجوء إلى الإقصاء كوسيلة لحل الخلافات، ناهيك عن ضعف وقلة الخبرات في العمل السياسي والنسوي أيضاً.
- الافتقار إلى آليات العمل التي تحول الأفكار والنظريات السياسية إلى التطبيق على أرض الواقع، بالإضافة إلى غياب ثقافة الاختلاف وإدارة المواضيع الإشكالية وحل المشكلات على أسس سليمة.

سابعاً: الشبكة النسائية الإنسانية، وأعلن عنها في 6 تشرين الاول 2017 في مدينة غازي عنتاب، والتي جاءت بعد دعوة من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) لتكون جهة تمثيلية لكل من المنظمات المدنية المعنية بالمرأة، والناشطات السوريات العاملات في الحقل المدني، ولفتح المجال للتشبيك ومشاركة التجارب وتحديد التحديات وآليات العمل الجماعي، مع تعزز مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار وتطوير قدراتها على مناصرة قضاياها ووضع سياسات تكفل حقوقها. وتألفت الهيئة التأسيسية للشبكة من 32 عضوة بينهم ممثلات عن 10 منظمات و22 سيدة مستقلة، جميعهم من الفاعلين ضمن القطاع الانساني في تركيا وسورية.

وتبنت الشبكة مجموعة من الأهداف أهمها: تبني ووضع سياسات تكفل حقوق النساء العاملات بالشأن الإنساني؛ ووضع آليات لمراقبة تطبيق السياسات؛ بالإضافة إلى تمكين المرأة العاملة بالمجال الانساني وتعزيز قدرتها في المشاركة باتخاذ القرار، وذلك من خلال بناء وتطوير القدرات لتحقيق الجودة في التخطيط والإدارة والتنفيذ، وتحفيز وتشجيع المجموعات التطوعية الشبابية، وإطلاق مبادرات تحشد وتناصر قضايا العاملات بالشأن الإنساني. وكان من المفترض أن يتم الإعلان عن الشبكة في مؤتمر نسائي عام يجمع ممثلين عن أغلب المنظمات النسائية الموجودة في تركيا، إلا أن المؤتمر تم تأجيله

[43] د مية الرحبي، مخرجات المؤتمر التأسيسي للحركة النسوية السورية، صفحة مية الرحبي على الفيس بوك، تاريخ النشر 26-09-2017، https://goo.gl/D5kxxm

[44] جمدت الدكتورة سميرة مبيض عضويتها خلال الشهر الأول من انطلاق الحركة إثر خلافات خلال مؤتمر الرياض، وانسحبت السيدة ضحى عاشور من الحركة بعد شهر من إعلانها

[45] ضحى عاشور، من بيان الانسحاب الذي نشرته السيدة ضحى عاشور على صفحتها الشخصية على الفيس بوك، تاريخ النشر 16-11-2017 https://goo.gl/fvri2f

لأسباب غير معروفة، حيث لا زالت الشبكة في مراحلها التأسيسية الأولى، إلا أن ذلك لم يمنعها من المشاركة في مفاوضات جنيف 8، بممثلتين اثنتين، كجهة استشارية لغرفة المجتمع المدني ذات الطابع الاستشاري أيضاً.

و قامت الشبكة خلال الشهر الأول من عام 2018 بعقد عدد من الجلسات الاستشارية مع فتيات وسيدات سوريات من سكان مخيمات شمال ووسط سورية، بهدف استقراء أرائهن ومعرفة تجاربهن واحتياجاتهن وأفكارهن، من أجل تصميم استجابة إنسانية أكثر مراعاة لقضايا الجندرة والمساواة، كما تمكنت الشبكة من توفير برنامج بناء قدرات للأعضاء المؤسسين وذلك ضمن منحة مقدمة من الأمم المتحدة، تتضمن أربع ورشات عمل باللغة العربية، ، حيث ستركز مواضيع الورشات على القيادة والحوكمة، مهارات التفاوض والإقناع، مدخل إلى قضايا المرأة ضمن سياق القانون الدولي والانساني، صياغة المشاريع وآلية التمويل الخاصتين بالمرأة.[46]

مما سبق أعلاه، يمكن تسجيل عدة ملاحظات حول تلك التجارب وفقاً لأدناه:

- **وقوع تلك التجارب في مرحلة وسط بين العمل السياسي النسوي ونشاط المجتمع المدني، وكأنها مثلت شكلاً هجيناً من العمل السياسي النسائي أو سارت بصيغة مدنية إنسانية بموازاة الخط السياسي العام في الملف السوري.**
- **أغلب تلك التجارب تشكلت في المهاجر والعواصم الكبرى (باريس، إسطنبول، بيروت) وما قد يترتب على ذلك من تحليل سواء البعد عن واقع المرأة في الداخل أو الدفع الدولي الشكلي لتفعيل دور المرأة.**
- **يبدو أن هذه التجمعات حملت وجوه نسائية جديدة غير تلك التي وجدت في الأجسام السياسية الرسمية، وهذا بشكل أو بآخر تقدم.**
- **ساهمت تلك التجارب برفد الوسط السياسي التنظيمي وحتى الأجسام السياسية الرسمية بفترات معينة بخبرات نسائية، وهذا يتضح من مشاركة بعض النساء من تلك التجمعات بنشاطات تفاوضية أو فعاليات سياسية رسمية، وهذا يؤكد أنه على الرغم من الطابع المدني الذي طغى على تلك التجمعات إلا أنها سارت بموازاة الخط السياسي العام.**
- **يتضح أن التجمعات النسائية التي تشكلت لا تقل إشكاليتها البنيوية التنظيمية عن تجمعات الأجسام السياسية التنظيمية التقليدية سواء لناحية الاستقطاب أو لناحية الإقصاء أو غيرها من الإشكاليات وهذا ما اتضح في تجربة الحركة السياسية النسوية من غياب للآليات التشاركية وغيرها من الإشكاليات.**

المجلس النسائي الاستشاري: إشكاليات وانتقادات

في شهر آذار عام 2016 أعلن المبعوث الأممي ستيفان ديمستورا تشكيل المجلس النسائي الاستشاري، وضم المجلس 12 سيدة برؤى وتوجهات مختلفة، استجابة لمطالبات النساء السوريات من أجل أن يكون لهن دور فاعل في العملية السياسية

[46] من لقاء هاتفي أجرته الباحثة مع اثنتين من أعضاء مجلس إدارة الشبكة في شباط 2018.

ورسم ملامح سورية المستقبل، وبهدف توفير الأفكار الحيوية والرؤية للمحادثات، من خلال طرح آراء وتوصيات تمثل قطاعات هامة من المجتمع السوري[47].

إلا أن المجلس الاستشاري النسوي قوبل بموجة عارمة من السخط والغضب والانتقادات من قبل سياسيين وصحفيين وهيئات نسوية وشعبية، حيث يمكن تلخيص الانتقادات وفق النقاط التالية:

- السرية التي رافقت مرحلة الإعداد والذي جرى ضمن دائرة ضيقة من الشخصيات النسائية.
- لم يلحظ وجود معايير عابرة لمنطق المحاصصة، فعلى الرغم من ادعاء ديمستورا أن منظمات المجتمع المدنية قامت باختيار عضوات المجلس بآلية تشاورية، إلا أن بعض عضوات مبادرة نساء سورية من أجل السلام والديمقراطية نفت ذلك.
- ضعف تمثيل المرأة في مناطق سيطرة المعارضة، وغياب ممثلات عن مناطق النزوح واللجوء وممثلات عن أمهات الشهداء والمعتقلات، وتهميش بعض الأقليات والمحافظات خلال التمثيل كالتركمان والدروز والمحافظات الشرقية ودرعا على سبيل المثال.
- تفاوت المشاركات من حيث مستوى الكفاءة والخبرة السياسية، ووجود شخصيات أعلنت تأييدها العلني لسياسة الأسد العنيفة في وجه معارضيه، أو ممن تم اتهامها بصلتها مع جماعات متطرفة.
- اتهمت بعض السياسيات الأمم المتحدة بتسطيح دور النسويات وتنميط أدوارهن بمفاهيم معلبة "كصانعات سلام" بعيداً عن دورهن السياسي والحقوقي النضالي ضد كل أشكال الاستبداد وخاصة عندما حصر دور المرأة بهيئة استشارية فقط.

أثار البيان التأسيسي للمجلس النسائي الاستشاري الكثير من الانتقادات خاصة حول تلك التي تركزت في المطالبة الضمنية برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على النظام السوري والتهرب من الاعتراف بمسؤوليته تجاه سياسات الحصار والتجويع التي ينتهجها النظام لتركيع معارضيه، إذ خرق البيان التأسيسي للمجلس النسائي الوثيقة التأسيسية

---

[47] **ضم المجلس النسائي الشخصيات التالية**: (1.نوال يازجي: وهي رئيسة المجلس عضو في رابطة "النساء السوريات" المنبثقة عن الحزب الشيوعي السوري، تقيم في دمشق.2.ريم تركماني: أكاديمية في جامعات لندن، من مؤسّسي "التحالف المدنيّ السوريّ" (تماس)3.مجدولين حسن محامية وناشطة حقوقية، عضو في الحزب الشيوعي، اعتقلت مرتين خلال الثورة، شغلت منصب نائبة المنسق العام لهيئة التنسيق. 4.ديانا جبور: محامية وصحفية، شغلت منصب مدير التلفزيون السوري، 5.أسماء كفتارو: ناشطة حقوقية في منظمات المجتمع المدني السورية وترأست "منتدى السوريات الإسلامي"، 6.منيرة حويجة: مهندسة مدنية، وناشطة سياسية معارضة ومعتقلة سابقة، عضو في الحزب الشيوعي، وهي أحد أعضاء تجمّع نساء سورية من أجل الديمقراطية،7.رجاء التلي: ناشطة حقوقية، تحمل الماجستير في الرياضيات، مديرة" مركز المجتمع المدني والديمقراطي"، 8.سوسن زكزك: ناشطة حقوقية ونسوية، تحمل إجازة في اللغة العربية، شغلت منصب مديرة مرصد نساء السورية، 9.إنصاف حمد: أستاذة جامعية وعضو بارز في حزب البعث، ترأست الهيئة السورية لشؤون الأسرة بين عامي2009 وحتى 2014، 10.نهار مصطفى: ناشطة نسوية، من مؤسسي مؤتمر ستار الذي يجمع المنظمات الكردية المعنية بحقوق المرأة.11.منى غانم: طبيبة وناشطة نسوية، شغلت عدة مناصب سابقة خلال عملها مع الأمم المتحدة، شغلت منصب نائب رئيس تيار بناء الدولة السورية، مديرة ملتقى سوريات يصنعن السلام، 12.رئيفة سميع: من مدينة ادلب، شاركت في الحراك المدني السلمي، أسست منظمة بارقة أمل في ادلب ، و منظمة "حرائر سورية" ، تقيم في تركيا.

وعند النظر في تركيبة المجلس النسائية نجد أن ديمستورا حاول أن يحقق في هذا المجلس تمثيلاً لأغلب أطياف النساء حسب اعتقاده حيث حرص على تمثيل (نساء من داخل سورية وخارجها، ممثلات عن مختلف المحافظات (دمشق، حلب، حمص، ادلب، طرطوس)، ممثلات عن بعض الأقليات والقوميات (سنية، علوية، مسيحية، كردية)، ممثلات عن التوجهات (إسلامي، شيوعي، علماني)، نساء بمواقف سياسية مختلفة (مؤيد للأسد، معارض له). عضوات ضمن بعض الأحزاب والتيارات (الحزب الشيوعي، تيار بناء الدولة، هيئة التنسيق، حزب البعث). ممثلات لمنظمات مدنية معنية بالديمقراطية، أو ممن تملك خبرة في موضوع تمكين المرأة، أو ممن سبق وعملن لدى منظمات ساعدت في انتهاكات حقوق الإنسان التي تقودها الحكومة

لمبادرة "نساء سورية من أجل السلام والديمقراطية" التي انبثق عنها المجلس الاستشاري، حيث كانت تنص على عدم رفع العقوبات عن النظام حتى تبدأ عملية الانتقال السياسي وليس المفاوضات[48].

كما اعتبر المنتقدون أن دعوة البيان جميع الأطراف للإفراج عن المعتقلين والمخطوفين ساوت بين النظام والمعارضة في حين يحتجز النظام العدد الأكبر للمعتقلين، وخصوصاً مع وجود أدلة كثيرة تجرم الأسد كالصور التي سربها قيصر [49]. كما اعتبر المنتقدون أن إسقاط كلمة "سورية دولة مدنية ديمقراطية" ليستعاض عنها بـ "سورية الآمنة"، هو نوع من مقايضة الديمقراطية بالآمان، وهو ما يريده النظام تماماً وما يرفضه الشعب السوري.

تشير مطالب المجلس الاستشاري النهائية إلى أن النساء فاوضن لأهداف سياسية، وليس لمبادئ حقوق المرأة وهو الأمر الذي انتقده البعض فيما رآه آخرون أنه خطوة صحيحة في مجال إشراك النساء في العملية السياسية.

هذا وقد صدر بيان من اللوبي النسوي السوري وقع عليه 232 شخصية مؤمنة بتمكين المرأة، أعلنوا فيه رفضهم لبيان المجلس النسائي[50]، كما علقت "شبكة المرأة السورية" عضويتها في مبادرة "نساء سورية من أجل السلام والديمقراطية " احتجاجاً على ما ورد في البيان الذي تجاوز المجلس الوثائق التأسيسية دون الرجوع الى الهيئة العامة. كما نظمت مجموعة من النساء السوريات في عدد من المناطق وقفات احتجاجية أعلنوا فيها رفضهم تشكيل المجلس الاستشاري النسائي، وطالبن بتمثيل حقيقي للنساء السوريات، وإيصال مطالبهن الحقيقية لأصحاب القرار.

من جهة أخرى حافظ المجلس النسائي الاستشاري على بنيته وهيكلية عمله وشارك في العديد من جولات المفاوضات والمؤتمرات، ولذلك لابد من تقييم هذه التجربة وهي تقترب من عامها الثاني، وخاصة مع التعتيم الإعلامي الذي رافق عمله والذي جاء نتيجة اتفاق من جميع العضوات من أجل تجنب المعارك الجانبية التي قد تعيق عمله. يمكن إجمال أهم منجزات المجلس النسائي الاستشاري من وجهة نظر أعضائه بالنقاط التالية[51]:

- الوصول إلى صيغة تعاون مشتركة تنص على تبني ما يتم الاتفاق عليه بالإجماع.
- خوض العديد من النقاشات الحساسة حول العملية السياسية وطرق التحول الديمقراطي ومشاكل النساء في كافة المناطق.
- الاتفاق على مبادئ أساسية والوصول إلى نقاط مشتركة تم التوافق عليها بالإجماع كمبادئ حقوق الانسان وحقوق المرأة وبناء دولة ديمقراطية تعددية.
- المشاركة في العديد من جولات المفاوضات وتقديم التوصيات للمبعوث الأممي، نقلوا فيها رأي الشارع في العديد من الطروحات السياسية المحايدة التي لا تنتمي إلى رؤية طرفي التفاوض.

---

[48] انتقادات بالجملة لدور "مجلس دي مستورا النسائي" الداعم للأسد، موقع أورينت نت، تاريخ النشر 25-03-2016، http://o-t.tv/hqj

[49] قيصر هو الاسم الذي أعطي لمصور في الشرطة العسكرية السورية انشق وهرب خارج البلاد ومعه 55 ألف صورة لـ 11 ألف ضحية تم تعذيبها في سجون النظام السوري حتى الموت.

[50] بيان من "اللوبي النسوي السوري" بخصوص المجلس الاستشاري النسائي لديميستورا، موقع مساواة مركز دراسات المرأة، تاريخ النشر 25-03-2016، https://goo.gl/kFPxuK

[51] من الإجابات على مجموعة من الأسئلة أرسلتها الباحثة إلى ثلاث عضوات من أعضاء المجلس النسائي الاستشاري في كانون الأول 2017عبر البريد الالكتروني.

- أنجز المجلس خلال المدة السابقة الكثير من المهام منها لقاءات شبه دورية مع عدد من اللاجئات السوريات في لبنان، والمشاركة في اجتماعات لفعاليات مدنية وسياسية لمناقشة اقتراحات خاصة بعدد من القضايا المطروحة. وتقديم تقارير دورية حول نتائج الاجتماعات واللقاءات السابقة لفريق عمل المبعوث الخاص، بالإضافة إلى مشاركة المجلس بالمحادثات التقنية المتعلقة بالسلات الأربعة وقد تم دراسة كل الأوراق المقدمة من المجلس الاستشاري سواء كانت تتعلق بالمبادئ أو بالأمور التنظيمية أو حتى بالأوراق التقنية، ناهيك عن القيام بعدة جولات للمناصرة و تعزيز مفهوم جندرة أوراق العملية السياسية وتقديم رؤية سياسية تأخذ بالاعتبار مصالح كل من الرجال والنساء في القضايا ذات التأثير المختلف على كل منهما، مع مراعاة الفوارق التي يصنعها النوع الاجتماعي (الجندر).

ومن العوائق التي طالت عمل المجلس حسب رؤية عدد من عضواته يرجع للاختلاف في مرجعية المشاركات الثقافية والسياسية والفكرية، وعلى الرغم من الصفة الاستشارية للمجلس، لم تعتبر المشاركات أنهن استطعن الوصول لدرجة التأثير التي يطمحن إليها، الأمر الذي كان صعباً في ظل الظروف الحالية، كما انعكس ضعف الإرادة الدولية والإقليمية وانعدام الاهتمام ببناء سلام حقيقي ومستدام في سورية، على العملية السياسية بعمومها، وأدى إلى إضعاف كل أجسامها، بالإضافة إلى أنه وبرغم كل الجهود والضغوطات التي مورست لتفعيل مشاركة النساء بالعملية السياسية سواء من قبل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، قبلت هذ الجهات بمجرد دور استشاري غير ملزم للنساء، وهذا يتناقض مع مطالباتهم بتفعيل صوت النساء في مراكز صناعة القرار.

وتوقعت المشاركات أن المجلس قد ينتقل مستقبلاً من الدور الاستشاري إلى دور فاعل ومؤثر، عند الدخول في عملية المفاوضات المباشرة، أو في المرحلة الانتقالية التي ستشهد إصدار القوانين الخاصة بالحريات العامة، والقيام بصياغة وإقرار الدستور الجديد والتحضير للانتخابات المختلفة.

ومن جهة أخرى، انتقدت العديد من النساء أداء عمل المجلس النسائي الاستشاري خلال ما يقارب العامين، حيث اعتبرت بعض النساء أن المجلس ساهم في تقزيم وتسطيح دور المرأة في صناعة السلام المستدام، وذلك بالمناداة بشعارات السلام المبهمة والشكلية، في حين أغفل نقل معاناة المرأة التي تعيش في مناطق خارج سيطرة النظام والتي تتعرض يومياً للعنف ولم يقم بتأمين حاجاتها الدنيا الخاصة والصحية، وتم إغفال دورها في صناعة السلام، كما اعتبر البعض أن "ديمستورا لم يكن جاداً خلال المدة السابقة بالأخذ بما قدمه المجلس من ملاحظات وتوصيات"، ولم يساعد في تفعيل دور استشاري حقيقي، وإنما أراد أن يكون المجلس مجرد شكل وواجهة تضيف له انتصاراً يغطي على فشله السياسي.[52] كما اعتبرت أخريات أن المجلس لم يستطع الوصول للقاعدة الشعبية النسائية بل تابع عمله مع دائرة ضيقة دون أن يصل إلى دائرة التأثير المطلوبة، في حين استغرب البعض من عدم تبديل عضوات المجلس بشكل دوري، وفق ما كان متفقاً عليه، رغم أن بعضهن لا يلتزم بحضور الاجتماعات او المناقشات.

[52] لمى قنوت، من كتاب " المشاركة السياسية للمرأة السورية بين المتن والهامش"، الصفحة 88 (بتصرف) ، من إصدارات اللوبي النسوي السوري، أيار 2017، https://goo.gl/RgXUdt

وتتوارد الكثير من الأخبار، أكدتها إحدى عضوات المجلس، حول نية ديمستورا القيام بتوسعة نسائية جديدة ضمن المجلس الاستشاري لتضمين جميع الأطراف، وإتاحة الفرصة لقيادات نسائية أخرى من المجتمع المدني للإسهام في عملية الاستشارة، وخصوصاً بعد الضغوطات الشديدة التي تعرض لها من قبل نساء المجتمع المدني غير المنضمات للمجلس خصوصاً في لبنان وتركي[53].

ويذكر أن المبعوث الأممي ستيفان ديمستورا أنشأ غرفة دعم المجتمع المدني وهي غرفة استشارية أخرى تضم ممثلين عن المنظمات السورية المتواجدة في تركيا والأردن وبيروت بلغت نسبة أعضائها من النساء 45%.

عموماً، لا تزال أسئلة التقييم والجدوى الوظيفية تفرض نفسها على هذا المجلس، فمن جهة تلمس معيار "تحسين مستوى التمثيل النسائي" على مستوى المفاوضات بشكل غير مباشر، فقد بينت تجليات هذا المعيار أن التركيبة العامة للمجلس قد تمت وفقاً لهندسة سياسية قام بها ديمستورا كالمحاصصة السياسية (أصوات قريبة من المعارضة وأخرى من المعارضة) بالإضافة إلى التنوع العرقي والايديولوجي، وبغض النظر عن نجاعة هذه الشكلية من عدمها، إلا هذا التمثيل بحد ذاته يعتريه العديد من الإشكاليات أهمها تغليب البعد الشكلي عن البعد الوظيفي.

أما من جهة أخرى وفيما يرتبط تتعلق بالسياق العام لفكرة المجلس ودوره ووظيفته، فإنه قد يفسر أن دفع مكتب ديمستورا باتجاهه له قد تكون لأسباب تتعلق بالتعثر والاستعصاء الذي يكتنف حركية العملية السياسية ولأسباب مرتبطة بمؤشرات انزياح الاتجاه الدولي حيال بعض عناصر العملية السياسية جراء التطورات والتبدلات السياسية على المستوى الإقليمي والدولي ، فاستحداث هذا المجلس – بالتوازي مع غرفة المجتمع المدني-سيكون له أثر مرتجى في تحريك هذا المسار ولو بأدوات ناعمة، إلا أن (وبالنتائج العامة) ساهم في سيولة العملية وعدم ضبطها، فجوهر عملية التفاوض مرتبط بجوهر الصراع وهو سياسي بالدرجة الأولى، ويرتبط بقضايا الانتقال والتغيير وسبل انهاء الصراع المسلح وإنهاء المأساة الإنسانية المتزايدة.

العمل السياسي النسائي: مسيرة تحدها صعوبات جمّة

مع انطلاق المشهد السياسي وانخراط الحراك النسوي فيه برزت عدد من المصطلحات التي لم تكن متداولة بشكل كبير في المجتمع السوري، كان لها أثر على شكل العمل السياسي النسائي، **كالنسوية**[54]. ورغم أن أغلب السياسيات السوريات، يصنفن أنفسهن كنسويات إلا أن هذا التوجه كان مثار تجاذبات حادة بين مؤيديه ومعارضيه وذلك بحكم التنوع المجتمعي الكبير والتعدد المذهبي والفكري واسع الطيف ضمن المجتمع السوري، ناهيك عن فشل الحراك النسوي في بعض الأحيان

[53] لماذا يجري ديميستورا تبديلات في المجلس الاستشاري النسائي؟، موقع سناك سوري الالكتروني، تاريخ النشر 18-08-2017، https://goo.gl/Ufz2ZM

[54] وبالعودة إلى أصل الكلمة " Feminism" فهي تعني وفق معجم أوكسفورد بأنها: الاعتراف بأن للمرأة حقوقًا وفُرَصًا مساوية للرجل، وذلك في مختلف مستويات الحياة العلمية والعملية، أما النَّسَوية الكندية الشهيرة، لويز توبان، فتعتبر أن النسوية تعني انتزاع وعي فردي بدايةً ثم جمعي، متبوع بثورة ضد موازين القوى الجنسية والتهميش الكامل للنساء في لحظات تاريخية محددة.

بتوصيل رسائل واضحة إلى المجتمع السوري، أو تقيّده بصورة التحرر الغربي حيناً، وفي الصورة النمطية عن المرأة الضحية أحيانًا[55]، كما يتمحور الانتقاد الموجه للسياسيات النسويات السوريات في عدة اتجاهات:

- اتجاه يتعلق بعدم إدراك الظرف السياسي السوري الاستثنائي وضرورة أن تكون الأولوية للعمل السياسي كذات الأهمية للقضايا الحقوقية.
- واتجاه متسق بعناصر الخطاب الذي يعتريه التشنج والهجومية والنخبوية وافتقاده للعلمية في بعض الأحيان، واتكائه على عنصر المبالغة والتعميم.
- بينما يتركز الاتجاه الثالث على الهوة الواسعة بين عامة النساء السوريات وبين الناشطات النسويات اللواتي اقتصر دورهن على الإعلام والتوعية والنقد من وراء الشاشات وفي المؤتمرات البعيدة دون وجود سياسات واستراتيجيات تواصل مستدامة مع جمهور النساء أو تقديم حلول عملية من منطلق الواقع على الأرض[56].

ويعد هذا الاتجاه واسع وله جمهور كبير ويستندون في النقد إلى فكرة تبدو بجزء منها موضوعية وهي؛ أن المجتمع السوري بتركيبته الكبرى هو مجتمع ريفي ولاتزال المرأة فيه تعاني من إشكاليات بديهية من الأولى التركيز عليها فالكثير من النساء لازلن يعانين من الأمية أو التهميش وهناك نساء لاتزال تتعرض للعنف بشكل طبيعي ويعملن في الفلاحة والأرض ومحرومين من أبسط حقوقهن، بينما ينصب عمل النسويات على أمور منفصلة تماماً عن واقع المرأة السورية التي هي بأمس الحاجة لمن يأخذ بيدها لتحصيل أولى حقوقها.

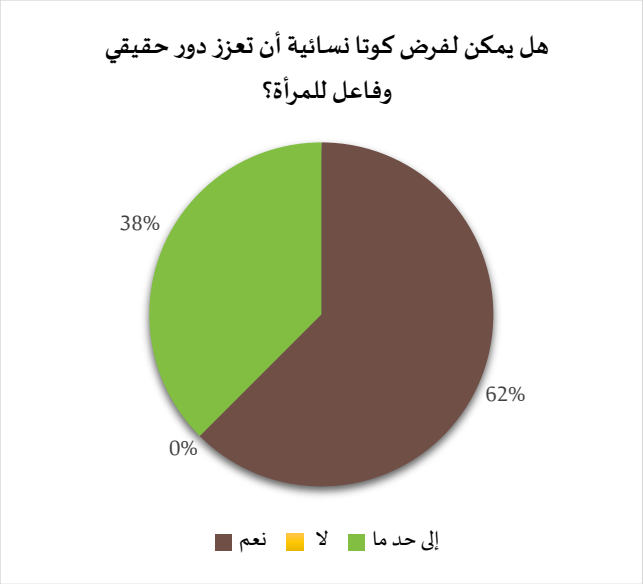

أو ك "الكوتا" [57]: والذي يعتبر أحد الحلول المؤقتة التي تلجأ إليها الدول والمجتمعات لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة [58] ؛ وتلاقي فكرة فرض الكوتا النسائية في العملية السياسية السورية رفضاً نسبياً بحكم عدة مبررات أهمها أنه يمكن للكوتا أن تأتي بشخصيات نسائية غير مؤهلات وغير فاعلات مما يضعف دورهن؛ واعتبارها تمييز يمنح النساء الافضلية للوصول إلى المراكز الحساسة نظراً

[55] د سميرة مبيض، في أسباب محاربة الحراك النسوي (بتصرف)، موقع تجمع سوريات من أجل الديمقراطية، تاريخ النشر 17-10-2017، https://goo.gl/ofMogU

[56] من لقاء هاتفي أجرته الباحثة مع السيدة سهير اتاسي بتاريخ كانون الثاني 2018

[57] تعود جذور كلمة كوتا " Quota " إلى اللاتينية ويقصد بها يقصد به نصيب أو حصة، أما عربياً فيقصد بها استخدام نظام الحصص لتمثيل النساء وتخصيص مقاعد لهن في الهيئات المنتخبة مثل: البرلمانات والمجالس البلدية والأحزاب، وذلك لضمان إيصال المرأة إلى مواقع التشريع وصناعة القرار.

[58] بحسب المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدات الانتخابية السويدي IDEA فإنه يوجد ثلاثة أنواع للحصص حالياً مقاعد محجوزة (دستورياً و/أو تشريعياً)، وتنظم عدد النساء المنتخبات؛ حصص ترشيحية قانونية (دستورياً و/أو تشريعياً)، وتحدد الحد الأدنى لنصيب المرأة في قوائم المرشحين؛ حصص حزبية (تطوعياً)، وتحدد الحد الأدنى لنصيب المرأة في قوائم المرشحين الحزبية، كإجراءات إلزامية للأحزاب. ويمنع، غالباً، وضع النساء في أسفل القوائم، مثل الأرجنتين وبلجيكا، للمزيد انظر الرابط:- https://goo.gl/YdNCM5

لجنسهن فقط وليس على أساس الكفاءة، وأنها عبء أمام القوانين الضامنة لحقوق متساوية بين جميع المواطنين.

إلا أن أغلب النساء بمن فيهن غير المقتنعات بنظام الكوتا يرين أن هذا النظام هو الحل الوحيد المتاح حالياً لتوفير فرض مشاركة حقيقية للنساء ولو كنّ أقل خبرة وكفاءة، وخاصة أن المعارف والخبرات والمهارات في المجال السياسي لا تكتسب إلا بالممارسة على أرض الواقع، فالكوتا في هذه الحالة ستفتح مجالاً واسعاً للمرأة حتى تكتسب الخبرة وتصحح المسار وخصوصاً أن العقلية السائدة تميل إلى استبعاد النساء من أي عمل سياسي أو قيادي.

لا يمكن إنكار ما حققته المرأة السورية في السنوات السبع الماضية على كافة الأصعدة وخاصة في المجال السياسي، والذي انتقلت فيه من مرحلة التصحروالأمّية السياسية إلى المشاركة الفعلية على مستويات عدّة، وإن كانت التجربة السياسية ككل، يشوبها الكثير الكثير من التخبط والضعف والضبابية في الرؤية، فليس غريباً أن تعاني التجربة النسائية من نفس الأعراض. ولمزيد من التفكيك لهذه التجربة يمكن التفصيل في نقاط القوة والضعف في العمل السياسي النسائي:

أولاً: نقاط القوة: قد تكون تجربة العمل السياسي النسائي تجربة وليدة إلا أنها حققت قفزة هامة من حيث:

1. تصدير النساء إلى مراكز صناعة القرار بعد مرحلة تهميش طويلة امتدت لعقود، وهو ما يعبر عن حالة ديمقراطية قد تكون بداية مرضية في مسيرة بناء المجتمع.
2. تنامي الوعي النسائي بالشأن العام والشأن السياسي والرغبة الذاتية في المشاركة ساهمت في إيصال عدد مقبول من النساء إلى أروقة المفاوضات، مما قدم لهن فرصة حقيقية للممارسة السياسية الحقيقية.
3. الخوض في ملفات غير نمطية كمحاربة الإرهاب وهيئة الحكم الانتقالي والدستور، وهذا يرجع لرغبة منهن في التأثير الفاعل والمشاركة الحقيقية.
4. وجود خبرات نسائية تم تهميشها سابقاً، وهو ما شجع بقية النساء للتفكير بدخول هذا المعترك.

واعتبرت أغلب السياسيات السوريات أن مجرد الوصول لطرح كوتا تمثيلية بنسبة 30% (على الأقل) يعتبر إنجازاً اجتماعياً وسياسياً ولو لم يصل إلى حيز التطبيق بعد، ساهم في كسر "التابوهات" المرتبطة بمشاركة النساء في العملية السياسية، وتسليط الضوء على قضايا النساء السوريات بغض النظر عن مستويات الاستجابة لها.

ثانياً: أما عن نقاط الضعف، فيمكن ربطها بضعف ديناميات العمل السياسي عموماً وافتقادها القدرة على التأثير ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

1. ضعف المشاركة النسائية من حيث العدد والكفاءات، وغلب على أدوارها الدور الاستشاري غير الملزم.
2. عدم استيعاب كافة أطياف النساء، وقلة التواجد النسوي من الاتجاهات والأحزاب المحافظة.
3. تبلور مشاركة النساء السياسية بحكم ضغوط دولية أكثر مما هي نتيجة لنضوج الفكرة اجتماعياً.
4. عدم نجاعة اللوبيات النسوية الضاغطة، بل غلب على العمل النسائي الفردية.

5. تنامي الصراعات الداخلية النسائية، حيث أجمعت العديد من السياسيات ممن شاركن بالاستبيان الخاص بالدراسة أن النساء داخل العملية السياسية لم يكونوا عوناً لزيادة المشاركة النسائية لأن ذلك يعني زيادة التنافس على مقاعد محدودة.
6. عدم استطاعة التجربة النسائية السياسية **استقطاب الفئات الشابة** رغم وجود العديد من الشخصيات الواعدة ذات التطلع السياسي من اللواتي تلقين العديد من التدريبات السياسية. (مع ضرورة إدراك أن حالة الغياب هي حالة عامة). فالدخول إلى العملية السياسية كانت تتم وفق اعتبارات مختلفة تقوم على رصيد العمل السياسي السابق والعلاقات السياسية والإقليمية، كما أن وجود تاريخ عائلي سياسي أو فكري سهّل وصول عدد من السيدات إلى الصفوف المؤثرة.
7. تكررت الوجوه النسائية في أغلب المشاهد السياسية، ولم تُقدم وجوهٌ جديدةٌ، كما لم تستطع التجربة السياسية النسوية استقطاب بعض الكفاءات السياسية القديمة، التي آثرت النأي بالنفس عن خوض التجربة مجدداً لأسباب متعددة، مما لم يعط انطباعاً عن قوة أو تأثير.
8. كانت تجربة العمل النسائي السياسي ضمن أجسام المعارضة أسوأ وأقل فعالية من تجربتها خلال المفاوضات، ويرجع ذلك إلى أن الاختيار قام على مبدأ المحاصصات والتوافقات ولم يقم على أساس الكفاءات، كما الاجسام المعارضة لم تستطع توظيف طاقات النساء بل وحتى أغلب الرجال في عمل فعال، ولم تشجع المبادرات النسائية التي قدمت لتفعيل الدور النسائي بل قابلتها بالاستخفاف.
9. عانت بعض النساء خلال تواجدهن في الكيانات المعارضة من حالات من التهميش والاستخفاف وتنميط الأدوار وخاصة مع بدايات العمل السياسي، باستثناء حالات معدودة ساهمت فيها الخبرة السياسية وفهم متطلبات المرحلة بالإضافة إلى شخصية المرأة، على فرض احترامها وحجزت مقعدها في الصفوف الأولى دون منازع.
10. قامت أغلب التجمعات النسائية بتوجيهٍ وتشجيعٍ من الخارج للدخول والمشاركة في استحقاق سياسي قادم وهو ما جعلها تخرج للعلن على عجل، دون أن تكون أساساتها الإدارية متينة، وجعلها عرضة للانهيار السريع، وفقدت الفعالية والتأثير نتيجة لانعدام الشفافية الإدارية وعدم وجود قوانين داخلية واضحة تدير الخلافات، كما أن عملية اتخاذ القرارات شابها الكثير من المشاكل من حيث استئثار البعض بالقرار وعدم تمريره من خلال القنوات الصحيحة له.
11. لم تهتم الكيانات النسائية ببناء قاعدة شعبية تمثيلية بشكل كافٍ، وإنما اكتفت بتواصلات بسيطة مع دوائر مقربة مما جعلها مجهولة غريبة عن جماهير النساء السوريات في الداخل السوري أو في بلاد اللجوء.
12. الاكتفاء بالعمل المدني واعتبرته شكلاً من أشكال النضال السلمي، مما ترك ثغرة كبيرة في الكوادر السياسية.

لا بد من الإقرار بأن الظروف التي تحكم قرار المرأة بالمشاركة بأي عمل سياسي اختلفت بعد اندلاع الثورة، فلم تعد الأسباب المعيقة عن المشاركة نفسها قبل سبع سنوات، ولم يعد للمجتمع وللصورة النمطية السابقة عن العمل السياسي نفس الأثر السابق، كما لابد من الإقرار بتنامي كبير للوعي السياسي بضرورة المشاركة عند مختلف أطياف

الشعب وخاصة النساء، إلا أن ذلك الوعي لم يستطع حتى الآن مجابهة الأسباب الكثيرة التي أبعدت النساء عن مضمار السياسة، لفهم طبيعة هذه الأسباب ،لابد من أن نميزبين شرائح 3 تختلف أسبابهم باختلاف الظروف التي يعيشونها

الشريحة الأولى: نساء سبق لها العمل السياسي وتملك خبرة قديمة في هذا المجال، وهذه الفئة انخرطت غالبيتها في العمل السياسي بكافة أشكاله، باستثناء فئة لا بأس بها رغبت بالنأي عن هذا المجال حالياً على اعتباره محرقة لكل الشخصيات السياسية، نظراً لعدم نضوج التجربة السياسية عامة ولتعقيد المسألة السورية الشديد، بالإضافة إلى الخوف من حملات التشويه والتخوين الاجتماعية التي قد لا تتقبلها امرأة بتاريخ نضالي طويل وخاصة أن تلك الحملات استهدفت الحياة الشخصية ولم تستهدف تقييم التجربة بحد ذاتها.

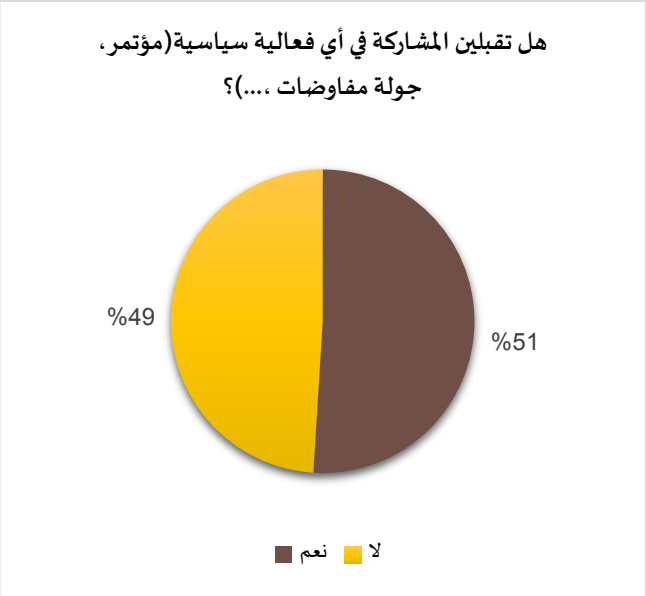

الشريحة الثانية: وتشمل ناشطات الثورة السورية والعاملات في منظمات المجتمع المدني وكل من له مشاركة ومتابعة للشأن السوري استمرت حتى الآن وتُظهر هذه الشريحة (بناء على استبيان خاص بالبحث شمل قرابة 51 ناشطة في داخل وخارج سورية)[59]. رغبة كبيرة في المشاركة بالعملية السياسية رغم ضعفها الحالي حيث وصلت نسبة الراغبات في المشاركة إلى 49%.

ومن أهم الأسباب التي أبعدت النساء من هذه الشريحة عن المشاركة عدم وجود الخبرة السياسية وضعف أداء المعارضة السورية السياسي عامة وعدم وجود خطة عمل واضحة أو رؤية موحدة، فضلاً عن الأسباب المتعلقة بغياب الأثر الوطني في معادلة الصراع، وتنامي مقاربة عدم جدوى الحل السياسي في ظل محاولات شرعنة النظام الذي قتل وشرد شعبه ودمر بلاده.

[59] تم توزيع الاستبيان على الناشطات في شهر كانون الأول 2017.

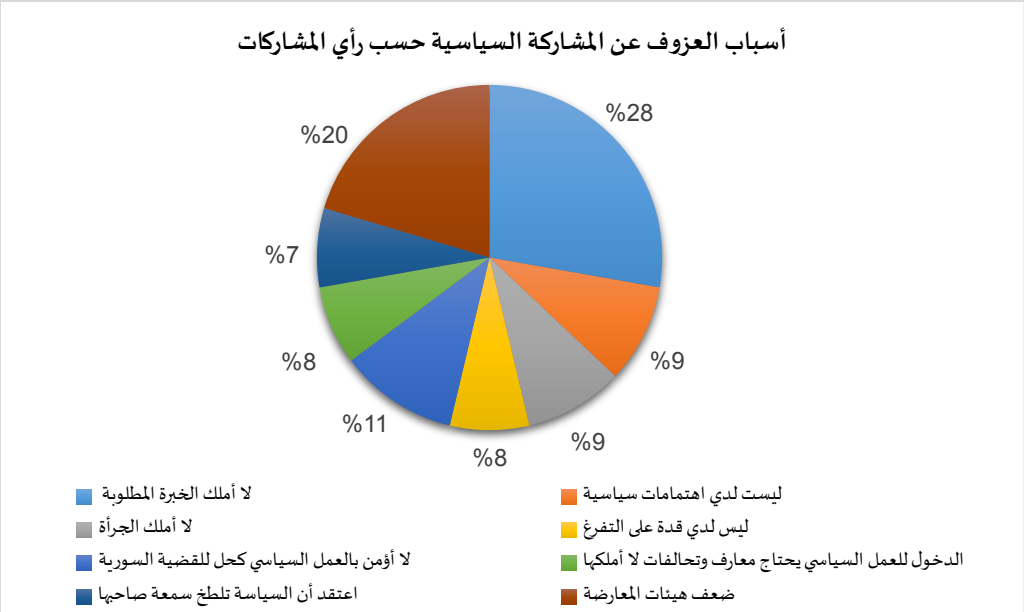

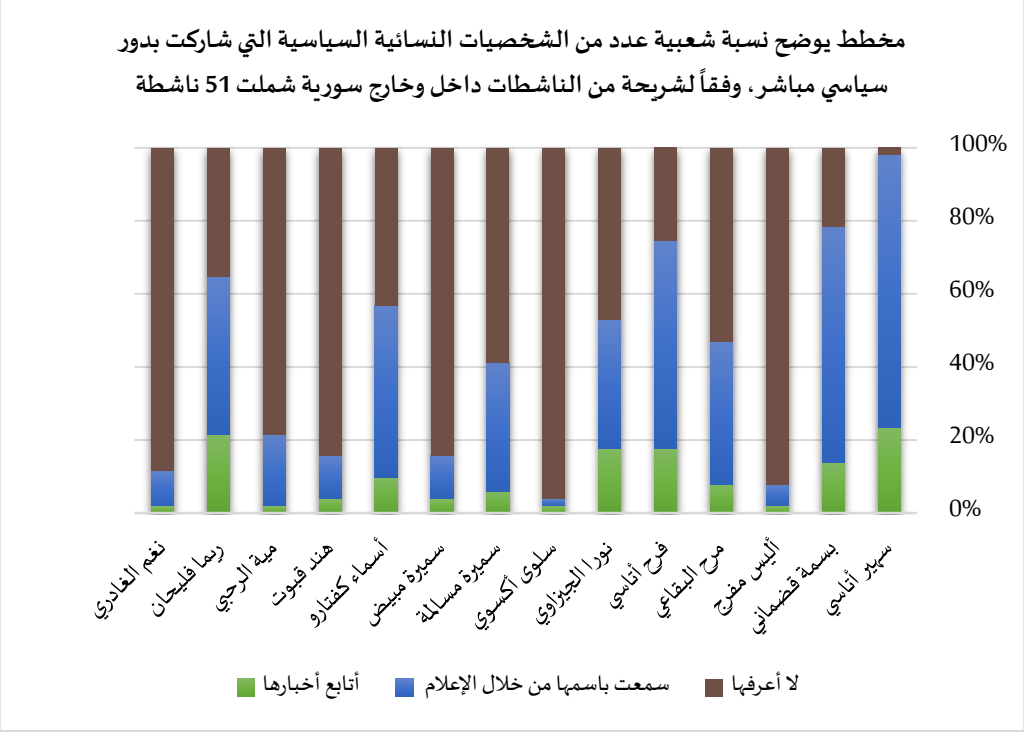

الشريحة الثالثة: وتشمل النساء البعيدات عن أي مشاركة في أي شأن عام، حيث بينت نتائج استبيان ثالث خاص بهذه الدراسة وزع على عينة عشوائية بلغت 25 سيدة، حيث أبدت 8 % فقط منهن الرغبة بالمشاركة في أي فعالية سياسية حقيقية بينما رفض 92% لنفس الأسباب المذكورة أعلاه[60].

وفيما يتعلق بالعوامل التي ساهمت في تشجيع النساء على الدخول في المجال السياسي فقد أبرز الاستبيان الميداني الذي أجريناه في هذه الدراسة وشاركت فيه 24 سيدة بشكل فعلي بعمل سياسي سواء كان منصباً قيادياً في أحد الأجسام

[60] استهدف الاستبيان عينة عشوائية من النساء المتواجدات في مدينة اسطنبول بتاريخ كانون الأول 2017

السياسية، أو عملية تفاوضية مباشرة، أن ثمة عوامل مشتركة تجمع أغلب اللواتي علمن في المجال السياسي يمكن اعتبارها من الأسباب التي شجعت النساء على دخول معترك السياسية [61]، فقد أظهرت النتائج أن النساء من الخلفية الليبرالية واليسارية كنّ الأجرأ على دخول معترك السياسية مقارنة بالنساء ذات التوجه الإسلامي[62].

كما اتضح من خلال دراسة النتائج أن التحصيل العلمي الجامعي كان عاملاً مشجعاً على المشاركة السياسية، في حين كان لتوجه العائلة السياسي واهتمامها بهذا الشأن دور في زيادة اهتمام النساء وإقدامهن على الدخول في هذا المجال، وهو ما انعكس ذلك بظهور وعي واهتمام سياسي عند فتيات هذه العائلات في عمر مبكر[63].

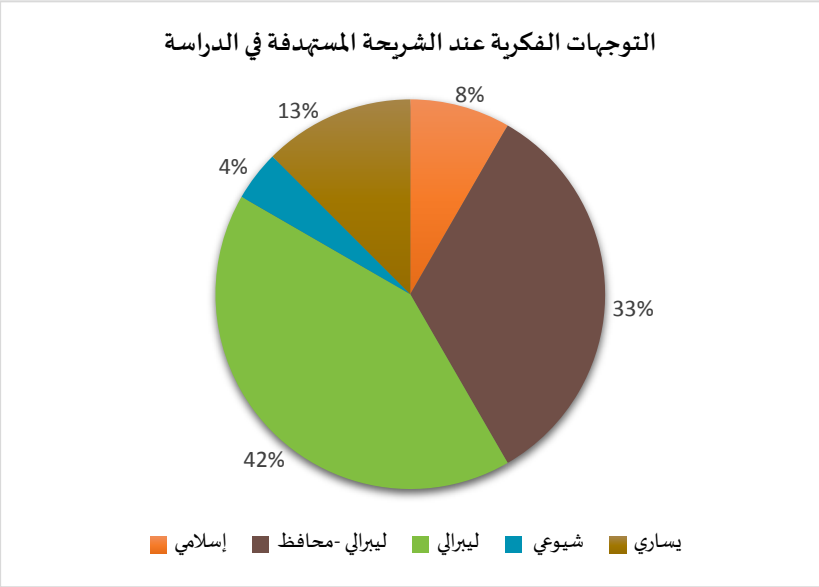

[61] قوبلت الدراسة الميدانية بالكثير من التحفظ من قبل الشخصيات النسائية السياسية، حيث أثرت أغلبهن عدم الحديث أو إعطاء أية معلومات عن خلفيتهن السياسية الماضية أو الحالية، حيث تم التواصل مع أكثر من 65 سيدة كان لها دور واضح في العمل السياسي، استجابت للحديث 24 امرأة منهن بينما قابلت البقية الأسئلة بالرفض أو التجاهل.

[62] لا يقصد بالتوجه الإسلامي هنا الانتماء إلى حزب بصبغة إسلامية، وإنما هو توجه فكري يعني اقتناع صاحبته بأن الإسلام دين يصلح لكافة نواحي الحياة.

[63] هناك من وصف نفسه بيساري كتوجه فكري عام ليميز نفسه عن التوجهات الأخرى، اليسار مصطلح يمثل تياراً فكرياً وسياسياً يتراوح من الليبرالية والاشتراكية إلى الشيوعية مرورا بالديمقراطية الاجتماعية والليبرالية الاشتراكية. وبمرور الوقت تغيرت وتعقدت وتشعبت استعمالات مفهوم اليسار بحيث أصبح من الصعوبة بل من المستحيل استعماله كمفهوم موحد لوصف التيارات المختلفة المتجمعة تحت مظلة اليسار، فاليسار في الغرب يشير إلى الاشتراكية أوالديمقراطية الاجتماعية (في أوروبا) والليبرالية (في الولايات المتحدة)، من جهة أخرى فإن اليسار في الأنظمة الشيوعية يطلق على الحركات التي لا تتبع المسار المركزي للحزب الشيوعي وتطالب بالديمقراطية في جميع مجالات الحياة. هناك مصطلح آخر ضمن السياق العام لليسار ويسمى اللاسلطوية (الأناركية أوالفوضوية)، والذي يمكن اعتباره أقصى اليسار أو اليسارية الراديكالية. وهناك جدل بين اليساريين أنفسهم حول معنى اليساري، فالبعض يرفض رفضا قاطعا أي صلة لليسار بالماركسية والشيوعية واللاسلطوية، بينما يرى البعض الآخر أن اليساري الحقيقي يجب أن يكون شيوعيا أو اشتراكيا. وبينما يعتبر الكثيرون النظام الشيوعي في الاتحاد السوفيتي السابق والصين أثناء حكم ماوتسي تونج تيارات يسارية، فإن البعض الآخر يرفض ذلك على اعتبار أن الشمولية التي كانت موجودة في أنظمة الحكم هذه كانت تتبع سياسة قمعية. ويمكن القول بصفة عامة أن اليسار السياسي يختلف عن اليمين بتبنيه للحريات الشخصية والعلمانية والعدالة الاجتماعية.

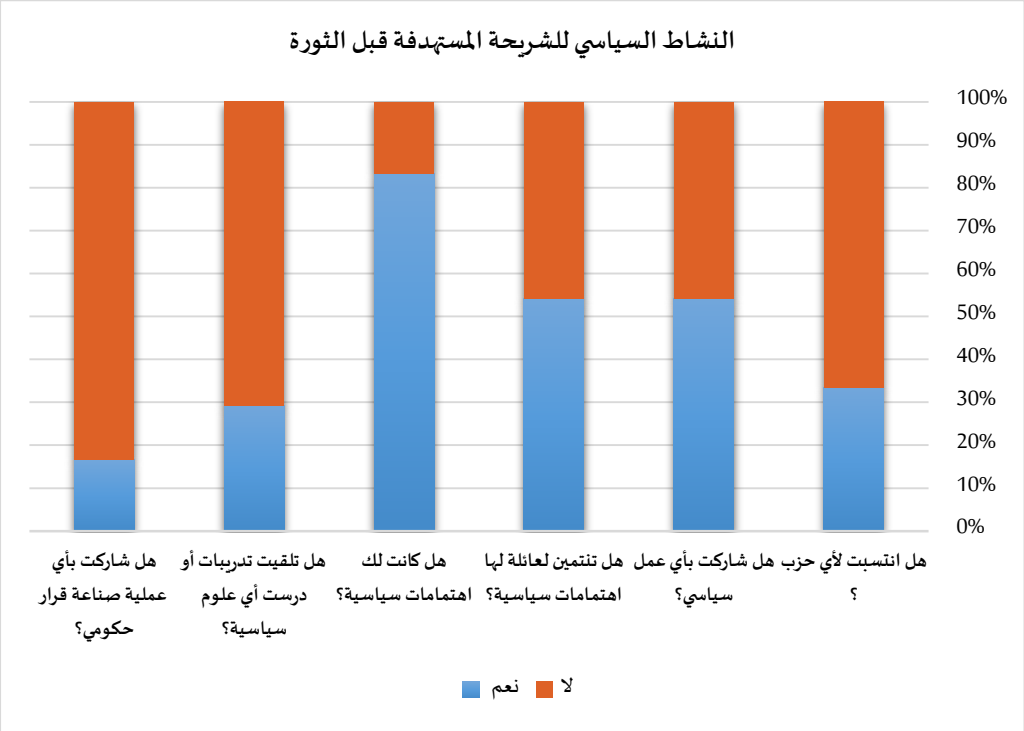

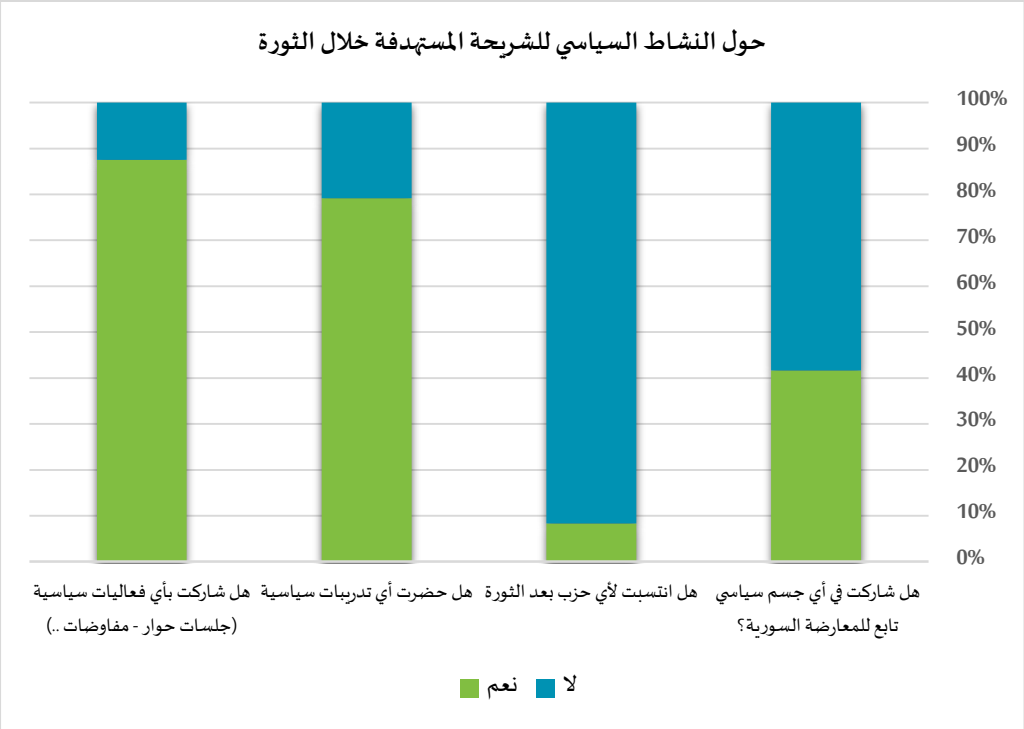

حول التجربة السياسية النسائية خلال الثورة، أشارت 29% من المشاركات في الدراسة إلى تعرضهن لحالات متكررة من الاستخفاف والتمييز من قبل الأقران الذكور، فيما اعتبرت 33% أن حالة التمييز والاستخفاف لم تكن حالة دائمة خلال العمل السياسي، أما بقية المشاركات اللواتي بلغت نسبتهن 38% أكدن أنهن لم يتعرضن لأي شكل من التمييز والاستخاف، وعزين ذلك إلى كفاءة المرأة في الشأن السياسي، ومدى خبرتها وثقتها بنفسها، والتي فرضت على الجميع الاحترام والتقدير.

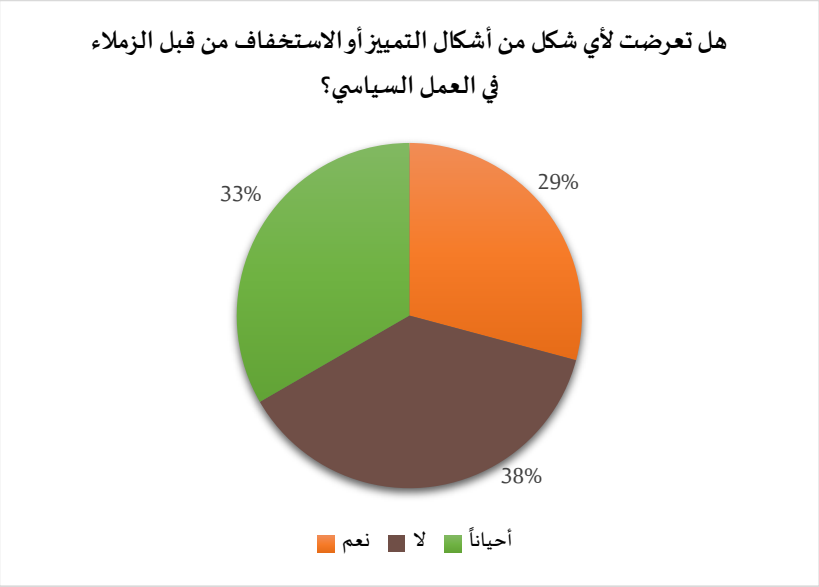

وحول موقف المجتمع من العاملات في الشأن السياسي اعتبرت 41% من المشاركات في الدراسة أنهن كنّ موضع تقدير واحترام من المجتمع المحيط رغم الصورة النمطية السائدة عن العمل السياسي، فيما أشارت 42% من المشاركات إلى أنهن تعرضن لحالات متفرقة من الإساءة الاجتماعية نتيجة لعملهن في السياسة، إلا أن ذلك لم يكن سمة دائمة في المجتمع، أما بقية المشاركات البالغ نسبتهن 17% فقد أكدن تعرضهن لحالات متكررة من الرفض الاجتماعي لعملهن السياسي.

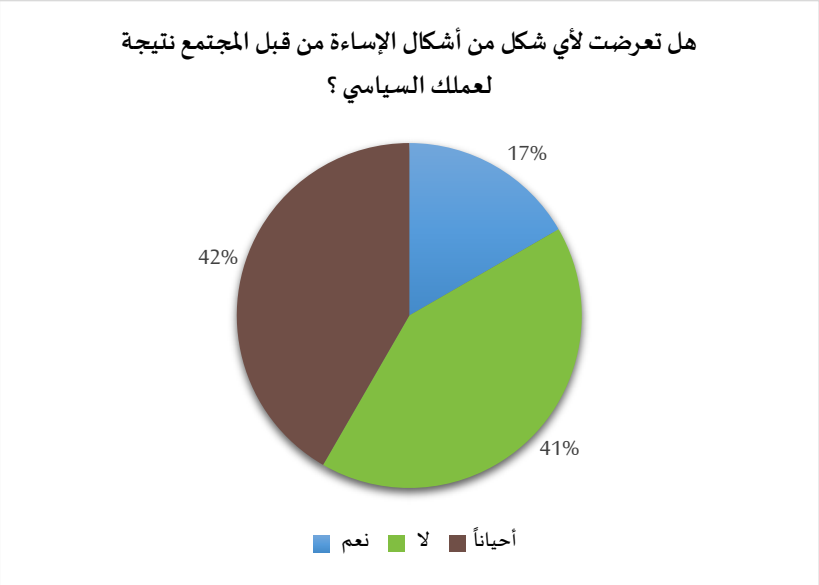

وحول الاتهامات بوجود فئات سياسية لا ترحب بتواجد النساء في العملية السياسية أشارت أغلب الإجابات أن ممثلي الفصائل السورية كانوا الأكثر معارضة لمشاركة النساء وخاصة في بداية العمل السياسي إلا أن هذه المعارضة بدأت تتراجع إلى حد مقبول وخاصة بعد أن فرضت النساء وجودهن.

ويأتي في المرتبة الثانية السياسيون من الخلفيات الإسلامية والتي أشارت أفعالهم عدم وجود رغبة حقيقية في مشاركة نسائية وإن كانت ادعاءاتهم غير ذلك، كما أكدت العديد من النساء أن هناك فئات عارضت دخول النساء إلى مضمار السياسة من باب إقصاء المخالف في الرأي والتوجه دون أن يكون لاختلاف الجنس تأثير أساسي في سبب الإقصاء.

وأشارت المشاركات إلى وجود شخصيات ليبرالية سياسية أيضاً لا تزال أسيرة للعقلية الذكورية، أو تعتبر أن المشاركة السياسية يجب أن تنحصر في أصحاب التاريخ النضالي الطويل، كما أكدت عدد من المشاركات وجود معارضة لزيادة التمثيل النسائي من قبل بعض الشخصيات النسائية السياسية التي أرادت أن تحتكر الصفوف الأولى، وأن تخفف من حدة المنافسة على التمثيل النسائي في الأجسام السياسية المعارضة.

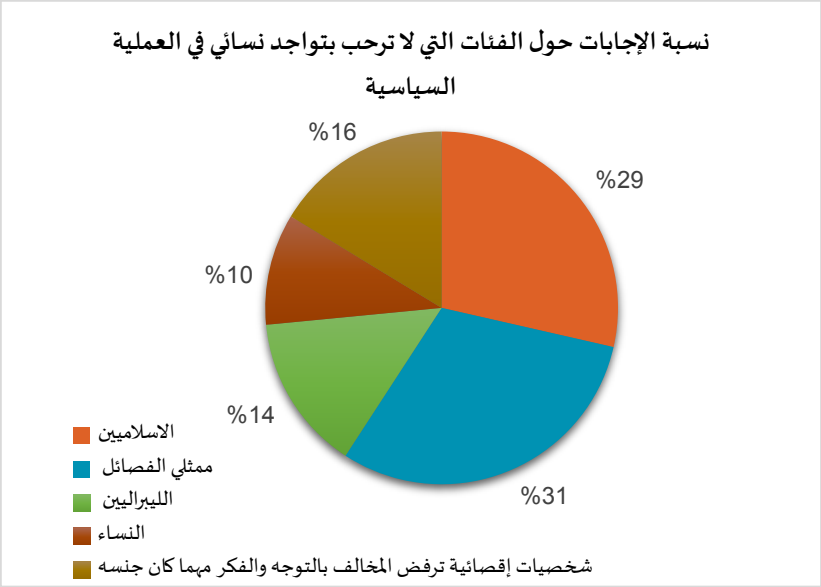

وقيمت نصف المشاركات تقريباً بنسبة وصلت إلى 45% قدرتهن على التأثير في مراكز صنع القرار بأنها كانت مقبولة إلى حد ما، فيما اعتبرت32% من المشاركات أنهن استطعن فرض وجودهن المؤثر على دائرة صنع القرار، أما بقية المشاركات فقد اعتبرن أن مشاركتهن كانت شكلية ولم يستطعن التأثير بشكل مقبول وبلغت نسبة هذه الفئة 23%.

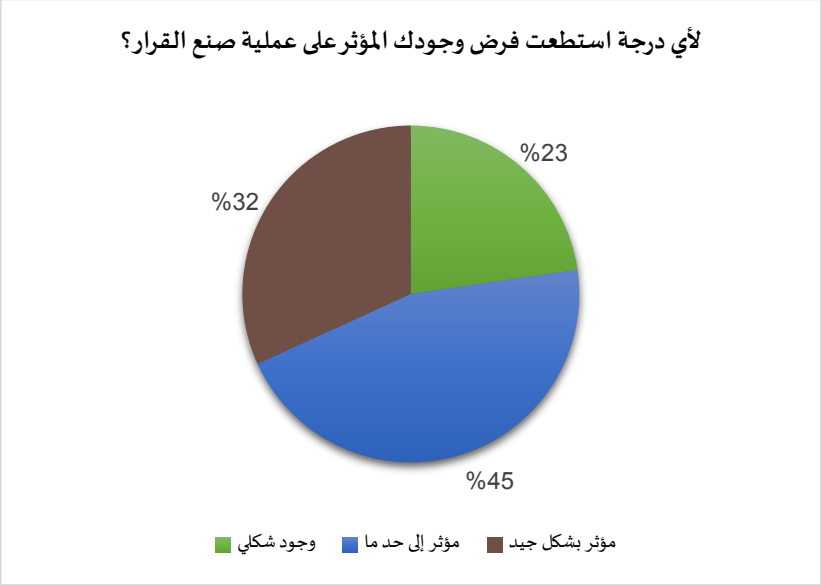

وأشارت المشاركات في الدراسة إلى أن التمثيل النسائي الحالي مقبول إلا أنه لا يعبر عن كافة أطياف النساء السوريات، حيث غابت عن الساحة السياسية النساء من الخلفيات الإسلامية أو من الخلفية المحافظة التي تمثل النسبة الأكبر من النساء السوريات، أو الشابات من ناشطات الثورة بالدرجة الأولى، كما غابت ممثلات عن نساء الداخل أو المخيمات أو النساء الكرديات.

ويرجع غياب هذه الفئات إلى عدم وجود ممثلات مؤهلات عن هذه الفئات رغبن بالدخول في هذا المضمار لأسباب عديدة أهمها عزوف شخصي وزهد في خوض هذه التجربة الشائكة، بالإضافة إلى عدم اهتمام الأحلاف والتكتلات التي تقود العملية السياسية بالزج بممثلات عن هذه الفئات في ميدان السياسة.

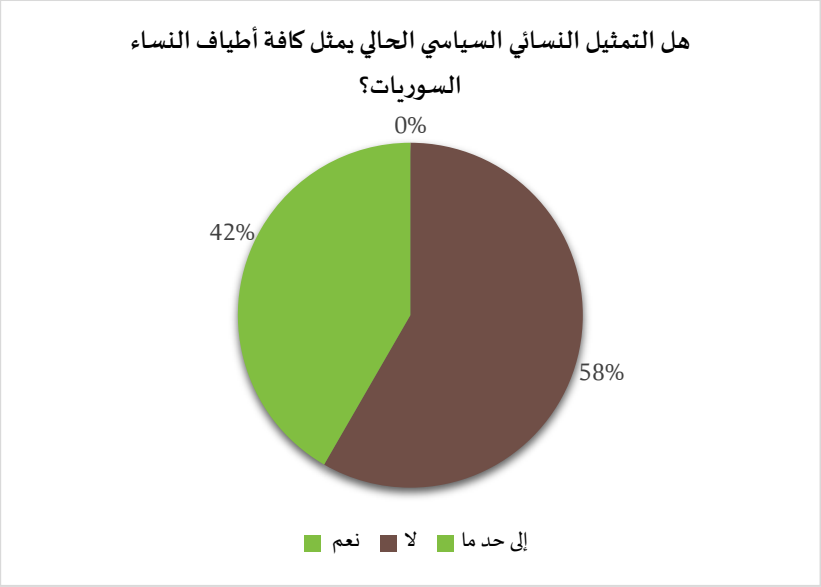

وحول التقييم الذاتي للتجربة السياسية للمشاركات في الدراسة، أبدت نصف المشاركات رضاها عن تجربتها السياسية، فيما اعتبرت 12% بأن تجربتها السياسية كانت تجربة ثرية وغنية، في حين رأت 17% من المشاركات أنهن خضن تجربة جيدة، أما البقية المشاركات فقد توزعت الإجابات بنسبة 4% ممن اعتبرن أن تجربتهن السياسية ضعيفة و17% ممن وصفن تجربتهن بالمقبولة.

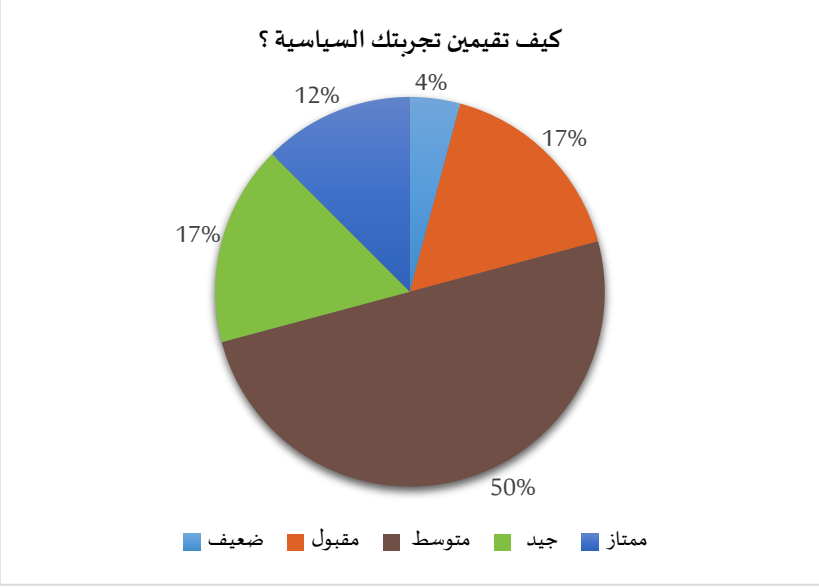

وحول انعكاس العمل السياسي على شخصية المرأة أجابت أكثر من ثلثي المشاركات بنسبة بلغت 76% بأن تجربة العمل السياسي أضافت الكثير إلى خبرتها وشخصيتها، فيما اعتبرت 24% أن شخصيتها وخبرتها تأثرت إلى حد ما بهذه التجربة.

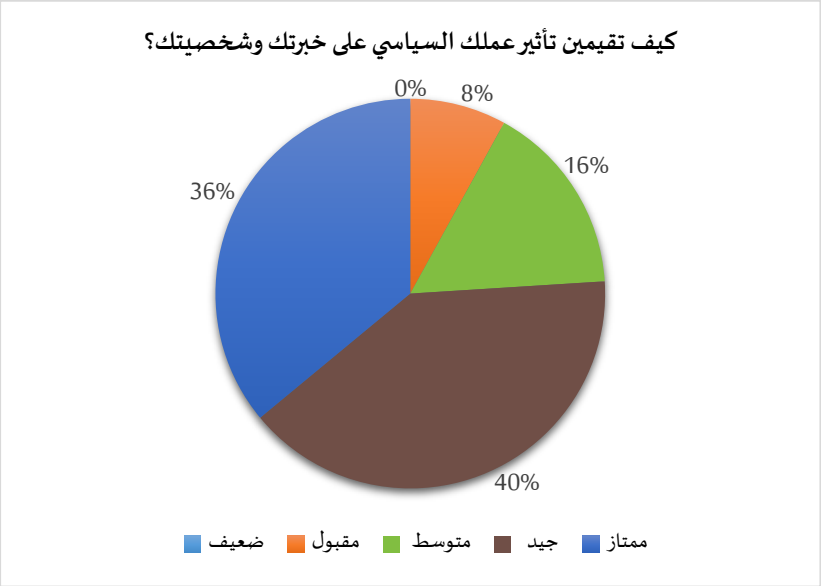

وعند السؤال عن وجود طموح وهدف سياسي للمشاركات أجابت 55% منهن بنعم، فيما نفت 45% وجود أي هدف لها، ومن الجدير بالذكر أن العديد من السيدات تحرجّن من التصريح بوجود رغبة أو منصب سياسي يطمحن إليه، وبدا ذلك واضحاً من الإجابات المترددة وغير المباشرة، حيث اتفقت الغالبية على أن الهدف الذي يسعين إليه هو الوصول لوعي سياسي عند النساء، الأمر الذي يشير بطريقة ما إلى أن المنخرطات في السياسة مازلن يفتقدن شيئاً من الجرأة، حيث لا يمكن الوصول لوعي سياسي دون وجود كوادر نسائية في مناصب قيادية تعطي المثال الحي والقدوة الحسنة عن الدور الذي يمكن للنساء أن تلعبه في المجال السياسي، وهذا يعني بالضرورة وصول نساء سياسيات إلى مناصب قيادية حساسة.

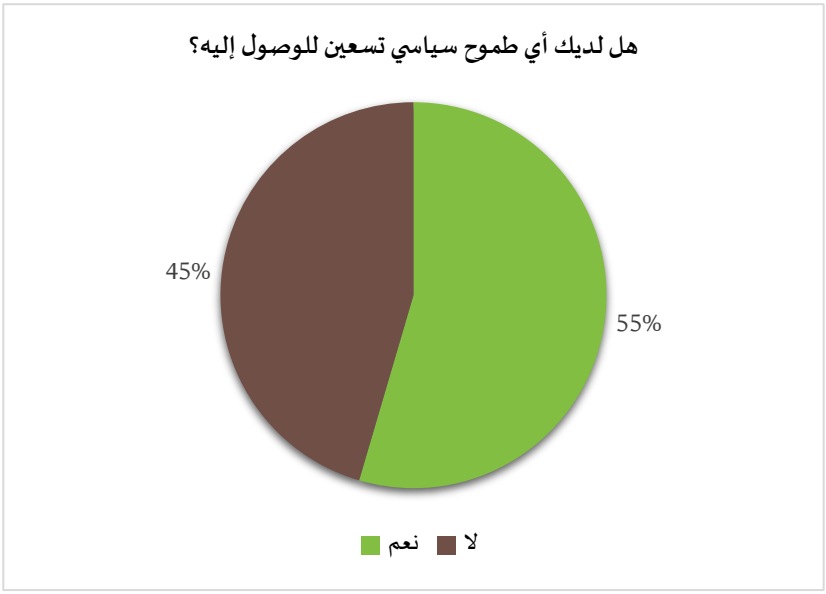

وحول رأي المشاركات في الجهود المبذولة للتوعية بمفهوم الجندر اعتبرت 75% من المشاركات أن الجهود المبذولة لازالت ضعيفة، فيما أكد 95.9% أن المجتمع لا يتقبل تلك المفاهيم، وأرجع البعض أسباب ذلك إلى أن التوعية بهذا المفهوم يجب أن تبدأ من العائلة والمجتمع وليس فقط النساء، وأنه يجب عرض الفكرة بما يتناسب مع قيم المجتمع.

العمل السياسي النسائي وسبل التمكين وتطوير الفعالية

خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج التي ستساهم في تقييم العمل النسوي ودفعه باتجاه تطوير أدواته وآليات عمله، ويمكن ذكرها وفق الآتي:

- رغم ضعف التجربة النسائية السياسية، وعدم تحقيق التأثير المطلوب كمّاً وكيفاً، إلا أنها استطاعت تحقيق تقدم ملموس في فترة زمنية قصيرة، وانتقلت بالنساء من حالة تصحر سياسي استمرت لسنوات إلى حالة وعي وإدراك ومشاركة لا يمكن إنكارها.
- لا يمكن النهوض بتجربة العمل السياسي النسائي مالم يتم التركيز على القواعد الشعبية النسائية من قبل السياسيات السوريات، وهذا يحتاج إلى جولات ونقاشات ومقابلات مع النساء، وزيارات متكررة للمخيمات والمدارس وخلق حالة من التعارف والنقاش مع رموز العمل السياسي النسائي، لإلغاء الجمود والانفصال عن الحاضنة الشعبية النسائية الواسعة، وتنقل مطالب وأصوات النساء المهمشات لأصحاب القرار، وتصميم برامج عمل متسقة مع هذا الهدف وقابلة للتنفيذ.
- لا يمكن التركيز على استمرارية نجاح التجربة السياسية النسائية مع غياب التأهيل والتوعية لفئة واسعة من الشابات وخاصة ممن عاصرن الحراك المدني الثوري واستطعن التأثير فيه، وإبداء رغبة جدية للخوض في هذا المجال، حيث لا بد من التوجه لهذه الفئة بالتدريب والتوعية والاستفادة من التجربة السياسية الحافلة لبعض النساء السوريات، مما من شأنه إغناء العمل النسائي بنفس شبابي يتواكب مع المتغيرات الطارئة على الساحة.
- تعاني أغلب التجمعات النسائية من مشاكل على صعيد الهيكلية الإدارية، ومن غياب في الشفافية وآليات حل المشاكل، وهو ما تسبب في إضعافها والتخفيف من فعاليتها، وتسرب كوادرها وانسحابهم عند أول مشكلة.
- لم يكن منطلق المبادرات النسائية نابعاً من الإحساس بحاجة حقيقية لإقامة كيان يهتم بكافة شؤون المرأة، بل كان ناتجاً في أغلب الأحيان عن توجيه من جهات خارجية بغية الدخول في استحقاق سياسي قادم، فجاء تشكيل هذه الكيانات على عجل قبل أن تنضح الرؤية وآلية العمل، وفقدت تلك الهيئات الدافع والمحرض بعد انقضاء ذلك الاستحقاق.
- لا تزال أغلب الأسماء السياسية غريبة ومجهولة عن عموم الشريحة النسائية التي تمثلها، وهو ما تسبب في النفور منها ورفض تمثيلها، وخفف من تأثيرها على الصعيد الشعبي.
- تحتاج الهيئات النسوية والنسائية إلى الحوار مع الآخر بكافة أشكاله وأطيافه، سواء كان الآخر رجلاً أو قائد فصيل أو إسلامياً أو إعلامياً أو حتى من نفس التوجه الفكري، فلا زال هناك الكثير من اللبس والحكم المسبق الذي يسيطر

على العلاقات بين أطياف الشعب، وهي عملية طويلة تحتاج إلى الكثير من التواصل ومن جلسات الحوار التي لن تكون سهلة في بعض الأحيان.

- لا يمكن للجهود النسائية أن تثمر إن بقيت على الكراسي الاستشارية، بل يحتاج العمل السياسي النسائي للانتقال إلى مراكز صناعة القرار، فما فائدة كل تلك الجهود والتوصيات إن لم تخرج من الأوراق التي قدمت لها.
- تحتاج العملية السياسية عامة والتجربة النسائية خاصة إلى ذراع إعلامية متخصصة قادرة على مواكبة تحركاتها وتناقل أفكارها، ودراسة أفضل السبل للترويج والانتشار بما يتلاءم مع الواقع الحالي.
- لا يزال الخطاب النسوي ضعيف الأثر يعتمد مبدأ المبالغة والتهويل والتعميم، ويتسم بالعنف والهجومية، الأمر الذي أفقده المصداقية وأبعد عنه الحلفاء.
- تقدم الظروف السياسية الحالية فرصة ذهبية لتحسين دور المرأة في العمل العام سواء من حيث الممارسة أو تطوير الخبرات، وهو ما ينبغي استغلاله على أفضل وجه وعدم تضييعه في معارك جانبية قد لا تخدم قضية الشعب السوري عموماً وقضية النساء خصوصاً[64].

وبناء على تلك النتائج، توصي هذه الدراسة بحزمة إجراءات من شأنها دفع الحركة النسوية باتجاه تطوير أدائها وبناها ووظائفها، نذكر منها:

- توسيع التمثيل النسائي الحالي بشخصيات ذات ثقل شعبي في الداخل السوري ومناطق المخيمات، والعمل على تأهيلها ورفع كفاءتها في المجال السياسي ومن ثم تفعيل دورها في عملية صناعة القرار السياسي.
- إعداد برامج تأهيل طويلة الأمد، موجهة للنساء، في المسار السياسي وغيره، تقوم على منهاج مدروس بعناية، ينبع من الحاجة الفعلية على أرض الواقع، ويترافق مع ورشات عمل وبرامج تحفيزية تهدف إلى اكتشاف المبدعات والمميزات والزج بهن في الصفوف الأمامية من دوائر صناعة القرار.
- إتاحة الفرصة أمام النساء من فئة الشباب للمشاركة الحقيقية والفعالة في الكيانات النسائية، وهو ما يستدعي فرض كوتا (شبابية) ضمن كل مسار سياسي، من أجل إكساب هذه الفئة الخبرة التي لا يمكن الحصول عليها إلا بالممارسة.
- القيام بحملات قياس الأثر بشكل دوري، لكافة الهيئات والمشاريع النسائية، والسعي لتطوير الهياكل الإدارية بشكل يتلافى المشاكل السابقة التي تتعلق بسوء الإدارة والفردية وغياب الشفافية.
- الاهتمام بالدراسات النسائية التي ترصد مشاكل النساء على الأرض، والسعي لمعرفة حجمها وأماكن انتشارها وسبل معالجتها وفق منهجية بحثية تقوم على أسس سليمة.

---

[64] على سبيل المثال: بلغت نسبة النساء في سوريةوفق إحصاء 2010 بـ(46%)من إجمالي عدد السكان، إلا أن هذه النسبة تغيرت بعد الحرب لتصل إلى 60% وهذا طبيعي لظروف اللجوء التي حملت الشباب خارج البلاد أو لظروف القتل والاعتقال، ولكن هذه النسبة ترتب عليها مسائل عدة أولها أن المرأة بدأت تتحمل أعباء إضافية كأم ومعيلة صدرتها بشكل أو بآخر، وصحيح أنها حملتها أعباء عدة إلا أنها أيضاً فرضت لها وضع اجتماعي جديد. فالمرأة المعيلة اليوم يختلف موقفها عن ذي قبل، أو التي تتحمل أعباء مادية، بمعنى أن هذا الوضع الجديد أعطى فرصة لتغيير النظرة تجاه المرأة بشكل أتوماتيكي فمن الطبيعي ان المرأة المنتجة اليوم لا تعامل كمعاملة الأمس أي أن التحصيل المادي مثلاً أعطاها قوة اجتماعية طبيعية، إضافة للعديد من الأشياء التي لابد من استغلالها بالنسبة للتجمعات النسائية والعمل عليها من جديد.

- العمل على إيجاد ذراع إعلامية نسائية قوية ومؤهلة ومؤثرة، تتبنى الطريقة الأمثل للخطاب النسائي وطرق التأثير المختلفة، كما تتوجه أيضاً لعموم المجتمع بهدف تغيير القناعات الخاطئة وتعزيز القيم الأصيلة.
- عقد جلسات حوارية على مختلف الأصعدة للتعرف على الآخر والحديث في كثير من الإشكالات الفكرية والنمطية السائدة والتخوفات المستقبلية النابعة من الجهل وقلة التواصل.
- تشجيع النساء من الخلفيات الإسلامية على الخوض في المجال السياسي، وتعزيز سبل التواصل المتبادل مع كافة التوجهات الفكرية للدفع في اتجاه تحقيق أكبر منفعة ممكنة للنساء وأكبر تمثيل ممكن.
- الانتقال من الدور الاستشاري لدور أكثر تأثيراً وهذا يتطلب العمل على رفع كفاءة الكوادر الحالية والضغط في كافة المجالات لتفعيلها ضمن المسارات المتخصصة.
- التركيز على الكفاءات السياسية في عملية الترشيح والاختيار، والابتعاد عن فكرة المحاصصات واللون الواحد سواء في الأجسام المعارضة أو التجمعات النسائية.
- مراجعة الخطاب النسوي الحالي، البحث عن مواضع الخلل فيه والسعي إلى تصحيحها، والابتعاد عن التعصب والتشنج والمعارك الجانبية، وتحري الدقة الموضوعية.
- دعم المشاركة النسائية في المجالس المحلية والعمل على تفعيلها ودراستها، وتذليل عقباتها، وتشجيع الكفاءات في الداخل على التصدر والمشاركة.
- الاستفادة من فرصة العمل السياسي المتاحة إلى أقصى حد، بهدف تطوير الخبرات واكتساب المهارات.
- الانطلاق بحملة توعية شاملة تبدأ من المدرسة والأسرة لتغيير بعض المفاهيم السائدة والعمل على تصحيح الفاسد منها.

الخاتمة

لا يمكن لأي تجربة سياسية وليدة، أو حتى تجربة عانت من الجمود لعقود أن تنطلق في مضمار السياسة الشائك دون عقبات ومنغصات، ولا يعني ضعف التجربة النسائية السياسية أن مستقبلها محكوم عليه بالاختلال الحركي والوظيفي، وخاصة أن العوامل المحيطة التي رافقت نشوؤها كانت استثنائية، فبعد تهميش وإبعاد لعقود طُلب من السوريين أن يتصدروا عملاً سياسياً يصعب على أغلب المحنكين. ولقد تأثرت التجربة النسائية السياسية، بشدة تعقيد المسألة السورية، وطغيان المصالح الدولية والإقليمية على القرار السوري، كما تأثرت بارتدادات العمل السياسي المشتت لأجسام المعارضة الذي يفتقد الخبرة ووضوح الرؤية، ولا يؤمن بدور حقيقي للمرأة في عملية صناعة القرار بحجة غياب الخبرة المؤهلة لذلك.

إلا أن هذه التجربة تمكنت على الرغم من صعوبة الوضع الذي رافق عملها، من تحقيق قفزة نوعية في مدة قياسية، نقلتها من حالة الجمود إلى حالة المشاركة في أروقة السياسة على مستويات متعددة، وساعدتها على كسر الصورة النمطية التي تمحورت حول عدم كفاءتها لهذا المجال، فطرحت بأفكارها وتصوراتها ومناقشاتها رؤيتها للحل

السياسي، واستطاعت إلى حد ما تغيير التصور الذهني الاجتماعي عن العمل السياسي، فشجعت بتصدرها الكثير من الشابات، وألهمت الكثير من الفتيات بأن هناك فرصة حقيقية للنساء ليكون لهن دور مختلف في المجتمع.

لقد أصبحت المشاركة السياسية في كافة المجالات واقعاً لا مفر منه، وهو يستدعي مراجعات من قبل الجميع، لتعزيز هذه المشاركة وزيادة كفاءتها كأحد ركائز المجتمع الاساسية، والسعي لإبراز وجوه نسائية جديدة تمثل بقية الشرائح النسائية المهمشة وتأهيلها ومن ثم تصدرها إلى مراكز صناعة القرار ومساعدتها على تجاوز كافة العقبات الاجتماعية. كما ينبغي التوجه لإعداد وتجهيز الكوادر النسائية الشابة وتدريبها وزيادة خبراتها من خلال مشاركة حقيقية توجه طاقاتهم في سبيل الإصلاح والبناء، والتوجه أيضاً إلى المجتمع بكافة فئاته وفق برامج مدروسة تركز على نشر الوعي السياسي بين مختلف الشرائح والأعمار، وتغيير الأفكار المغلوطة التي تنظر إلى المرأة بشيء من الدونية والاستخفاف، وتعزز فكرة دور المرأة في عملية إعادة الإعمار وبناء الدولة استناداً إلى العديد من التجارب المماثلة (كالتجربة الألمانية بعد الحرب). إذ أنه لن تنهض الدول والمجتمعات التي تعطل دور نصف أفرادها، وتهدر طاقاتهم، وتحدد مجالاتهم بإطار نمطي خجول، بل سيفتح المستقبل ذراعيه فقط للمجتمعات التي تقدر مواهب أفرادها وتطورها وتستفيد منها وتضعها في المكان الصحيح، بحيث تكون الكفاءة والخبرة والنزاهة المعيار الوحيد الذي يؤهل أي فرد في هذا المجتمع الوصول إلى دوائر صنع القرار.

وحدة الدراسات